NHRI·EU

مؤشرات وبيانات لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة:

دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

GANHRI
Global Alliance of National Human Rights Institutions

المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان

بتمويل من الإتحاد الأوروبي

مؤشرات وبيانات لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة:

دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

المؤلفون: فرانشيسكا ثورنبيري مع جولييتا مينديف
الترجمة إلى العربية: آلاء سعد

شكر خاص لهوزيه بارا Jose Parra وإندريت بيتيكي Endrit Bytyqi لأبحاثهما حول عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع البيانات والمكتب الإحصائي الوطني. نشكر أيضاً المكتب الرئيسي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) ومجموعة عمل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبيرجيت فيرينغ على تعليقاتهم على مسودات هذا المنشور.

شكرًا لجميع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي قدمت معلومات وشاركت تجاربها لأغراض إصدار هذا التوجيه، ولا سيما محامي الشعب في ألبانيا، محامي الشعب في الأرجنتين، أمين المظالم في كرواتيا، ولجنة المساواة حقوق الإنسان (GB) ولجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية (CHRAJ) في غانا، وأمين المظالم الهنغاري للأجيال القادمة (HOFG)، واللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان (KNCHR)، ولجنة حقوق الإنسان في الفلبين (CHR)، واللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان (SHRC)، ولجنة جنوب إفريقيا لحقوق الإنسان (SAHRC).

تصميم الجرافيك: مايكل لانجر

e-ISBN: 978-87-7570-062-2

© المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان
والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
وايلدرز بلادز ك
DK-1403 كوبنهاغن ك
هاتف 45+ 3269 8888
www.humanrights.dk

مكتب الأمم المتحدة في جنيف
CH-1211 جنيف 10
سويسرا
www.ganhri.org

يمكن إعادة إنتاج هذا المنشور أو أجزاء منه إذا تم الاستشهاد بالمؤلف والمصدر بشرط أن يكون هذا النسخ للاستخدام غير التجاري.

بتمويل من الإتحاد الأوروبي

تم إنتاج هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي ويعتبر محتوى المنشور مسؤولية المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

المحتويات

قائمة الاختصارات **5**

المقدمة **6**

أهمية البيانات 6

الهدف من الدليل 6

1 الجزء الأول: الأساليب والعمليات الرئيسية **8**

1.1 دور ووظائف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالبيانات 8

1.2 دور وولاية مكاتب الإحصاء الوطنية 10

1.3 ملخص موجز لإطار أعمال مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمنهجيات ذات 11

1.3.1. المنطق 11

1.3.2. تصنيف أهداف التنمية المستدامة 12

1.3.3. منهجيات لجمع البيانات حول مؤشرات التنمية المستدامة 12

1.3.4. تصنيف بيانات أهداف التنمية المستدامة 12

1.4 المؤشرات والقياس من منظور حقوق الإنسان 13

1.4.1. مؤشرات حقوق الإنسان: قياس التزامات الدول 13

1.4.2. نهج قائم على حقوق الإنسان لجمع البيانات 16

1.4.3. مصادر مفيدة 17

2 الجزء الثاني: إرشادات للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بناءً على الخبرات والدروس المستفادة **18**

2.1 استخدام حقوق الإنسان لتوجيه أطر رصد أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني 18

2.1.1. المواءمة بين رصد حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة من أجل نهج متكامل 18

2.1.2. تطوير مؤشرات تكميلية أو سياقية 22

2.1.3. النقاط الرئيسية 27

2.2 تصنيف البيانات دون استثناء أحد من الركب 28

2.2.1. قياس عدم المساواة: الفروقات والفرص في إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 28

2.2.2. البيانات المتاحة عن الأشخاص المتروكين خلف الركب 30

2.2.3. تحديد المتروكين خلف الركب 32

2.2.4. تقديم المشورة في تصنيف البيانات 34

2.2.5. المغزى الرئيسي 36

2.3 سد فجوات البيانات: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان 37

2.3.1. توافر البيانات وفجواتها 37

2.3.2. أنظمة البيانات البيئية المتنوعة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كمنتج للبيانات 38

2.3.3. التحديد الاستراتيجي لثغرات البيانات حيث يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إضافة قيمة 40

2.3.4. ما هي أنواع البيانات التي يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تزودها 41

2.3.5. بيانات الشكاوى للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان 45

2.3.6. أشكال أخرى لبيانات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان 48

2.3.7. نقاط المغزى المستفاد 50

2.4 التنسيق المؤسسي بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومكاتب الإحصاء الوطنية 51
2.4.1. إنشاء الشراكات وبناء القدرات 52
2.4.2. إنشاء مسارات تعاون واضحة: استخدام مذكرات التفاهم 53
2.4.3. نقاط المغزى المستفاد 58

قائمة الاختصارات

AAAQ	التوافر وإمكانية الوصول والقبول والجودة
CHRAJ	لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية (غانا)
CHR	لجنة حقوق الإنسان في الفلبين
DIHR	المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان
ENNHRI	الشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
ESCR	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
GANHRI	التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
HLPF	المنتدى السياسي رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة
HOFG	أمين المظالم الهنغاري للأجيال القادمة
HRBA	المنهج القائم على حقوق الإنسان
IAEG-SDGs	فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة
ICESCR	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
KNCHR	اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان
NANHRI	الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
NHRI	المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
NMIRFs	الآليات الوطنية لإعداد التقارير والتنفيذ والمتابعة
NSO	مكتب الإحصاء الوطني
OHCHR	مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة
SAHRC	لجنة جنوب إفريقيا لحقوق الإنسان
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SHRC	اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان
VNR	المراجعة الوطنية الطوعية

المقدمة

خطة التنمية المستدامة لعام 2030 "تسعى إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع" [1]. منذ اعتمادها، كانت هناك جهود كبيرة لمتابعة أوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وحقوق الإنسان من أجل زيادة التماسك والكفاءة والمساءلة في تنفيذ ورصد كليهما.

خطة التنمية المستدامة لعام 2030 "تسعى إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع" . منذ اعتمادها، كانت هناك جهود كبيرة لمتابعة أوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وحقوق الإنسان من أجل زيادة التماسك والكفاءة والمساءلة في تنفيذ ورصد كليهما.

أهمية البيانات

توفر الدرجة العالية من التقارب بين أهداف التنمية المستدامة والصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان ومعايير العمل فرصة غير مسبوقة لمتابعة النهج المشتركة لإعمال وقياس حقوق الإنسان والتنمية المستدامة على صعيد عالمي - بما في ذلك في مجال البيانات. غالبًا ما يعكس عدم إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وجود فجوات في الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان الحالية. وتعد البيانات الجيدة والموثوقة - وهو أمر تهدف خطة عام 2030 إلى ضمان توجيه تنفيذه ورصده - أمرًا ضروريًا. حيث يمكن أن تقدم البيانات المساهمات التالية:

- يمكنها أن تدعم المراقبة المستمرة، وقياس التقدم، أو الإشارة إلى حيث لا يتم إحراز تقدم.
- إنها عنصر حاسم في المساءلة والشفافية.
- يمكنه تحديد الأماكن التي تُترك فيها مجموعات معينة من أصحاب الحقوق وراء الركب والمساعدة في تحديد أسباب ذلك.
- يمكن أن تُشكل الأساس لاتخاذ قرارات وسياسات وبرمجة أكثر استنارة لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

تعد المؤشرات والمعايير ومنهجيات جمع البيانات جيدة التصميم ضرورية لقياس التقدم والمكونات الحاسمة لـ "شبكة المساءلة" متعددة الطبقات والتي تعد ضرورية لضمان التقدم نحو تحقيق حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومع ذلك، فإن ضمان توافر البيانات الكافية وجعلها مفيدة للسياسات والبرمجة ولتعزيز المساءلة ينطوي على تحديات متعددة ومتشعبة، لا سيما من منظور حقوق الإنسان.

الهدف من الدليل

يحدد هذا الدليل بعض التحديات الرئيسية في مجال التنمية المستدامة وبيانات حقوق الإنسان. وهو يعتمد على الدروس المستفادة ويحدد فرص استخدام معايير وأساليب حقوق الإنسان لتحسين البيانات الرسمية وجلب مصادر البيانات الأخرى للتأثير على رصد التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. يتم إبراز خبرات وتجارب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتوضيح كيفية معالجة بعض هذه التحديات، والفرص التي تم اغتنامها، في الممارسة العملية. تم تطوير هذا التوجيه لدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل:

- استخدام أطر ومقاربات حقوق الإنسان لضمان توافر البيانات الكافية واستخدامها لتوجيه السياسات والبرمجة المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.
- تقديم المشورة والدعم للمكاتب الإحصائية الوطنية بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان للبيانات، مما يضمن الشمولية وتحسين المساءلة.
- تحسين جودة البيانات الخاصة بهم وجهود جمع البيانات، بهدف سد الثغرات الرئيسية في البيانات المتعلقة بحقوق الإنسان.

لا يغطي التوجيه النطاق الكامل للشراكات القائمة لضمان البيانات القائمة على حقوق الإنسان، بل يركز بشكل أساسي على تجارب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العمل مع بياناتها الخاصة أو العمل مع المكاتب الإحصائية الوطنية.

ينقسم الدليل إلى جزأين رئيسيين:

- الجزء الأول (الأساليب والعمليات الرئيسية) يحدد المعلومات الرئيسية المتعلقة بالمؤشرات والبيانات في سياق أهداف التنمية المستدامة، والأطر المؤسسية والتفويضات ذات الصلة، والمعلومات المفيدة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للإشارة إليها في هذا السياق. كما يوفر معلومات أساسية عن النهج القائم على حقوق الإنسان للمؤشرات والبيانات. كما ستمكن المعلومات الواردة في هذا القسم القراء من فهم الأساسيات، وبالتالي تمكين فهم واضح للدروس المستفادة والإرشادات الواردة في الجزء الثاني.
- الجزء الثاني (التوجيه وتجارب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والدروس المستفادة) يحتوي على أربعة أقسام رئيسية تحدد المجالات المختلفة حيث يكون تعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمكاتب الإحصائية الوطنية مفتاحًا لحل بعض تحديات البيانات الرئيسية من منظور أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وهو يعتمد على المعلومات الأساسية الواردة في الجزء الأول. حيث يصف كل قسم من أقسامه نوعًا معينًا من التحدي أو النهج، ويوفر معلومات عن خبرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي عملت في المنطقة، ويحدد بعض المعارف الرئيسية من تلك التجارب.

تم تطوير هذا الدليل التوجيهي كاستجابة للاحتياجات التي أعربت عنها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمزيد من المعلومات وتبادل الخبرات حول كيفية تعامل المؤسسات الوطنية الأخرى مع أهداف التنمية المستدامة وبيانات حقوق الإنسان وكيفية تعاملهم مع التحديات المشتركة. وهو يعتمد على بحث مكتبي ومقابلات فردية مع مؤسسات وطنية مختارة لحقوق الإنسان، فضلاً عن خبرة المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان الخاصة في العمل على بيانات حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. كما تم التشاور مع عدد من مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية أثناء صياغة هذا التوجيه.

تم تطوير هذا الدليل ضمن إطار مشروع NHRI.EU. وهو مشروع لتنمية القدرات يموله الاتحاد الأوروبي ويشمل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) والشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الفردية. كما يهدف المشروع إلى تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشبكاتها العالمية والإقليمية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع.

1 - الجزء الأول: الأساليب والعمليات الرئيسية

تهدف المعلومات الواردة في هذا الجزء من الدليل إلى توفير أساس أساسي في العمليات والمفاهيم والأساليب المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والبيانات ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الإحصائية الوطنية. يحدد المعلومات الأساسية الرئيسية المتعلقة بالمؤشرات والبيانات في سياق أهداف التنمية المستدامة، والأطر المؤسسية الرئيسية والولايات، والمعلومات الأساسية حول النهج القائم على حقوق الإنسان للمؤشرات والبيانات.

1.1 دور ووظائف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالبيانات

إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي عناصر حاسمة للحوكمة الرشيدة وهيكل المساءلة المؤسسية الضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. إن الطبيعة المستقلة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وولاية الدولة الخاصة بها، ودورها في الجسر بين أنظمة حقوق الإنسان الوطنية والدولية، وخبراتها ودرايتها في الرصد والإبلاغ عن تنفيذ معايير حقوق الإنسان تضعها في وضع مثالي لتكون في قلب ما أطلق عليه "شبكة المساءلة" الخاصة بأهداف التنمية المستدامة.

بصفتها مؤسسات حكومية مستقلة مكلفة بدعم الامتثال الوطني للالتزامات والتعهدات الدولية لحقوق الإنسان، فإن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي أيضاً عناصر حاسمة في هيكل المساءلة الضروري لضمان مجتمعات سلمية وشاملة مع إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع. وبالنظر إلى ولايتها، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تلعب دورًا مهمًا في المراقبة الدولية والإقليمية والوطنية لخطة عام 2030.

يقر إطار رصد أهداف التنمية المستدامة صراحةً بوجود مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تمتثل لمبادئ باريس كمؤشر للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية (المؤشر 16.أ 1)

توفر مبادئ **الأمم المتحدة بشأن وضع المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان** (مبادئ باريس) [2] معايير دولية يتم اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أساسها. حددت مبادئ باريس ستة معايير رئيسية يتعين على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الوفاء بها:

- الولاية والاختصاص: ولاية واسعة تستند إلى حقوق الإنسان العالمية القواعد والمعايير
- الاستقلالية عن الحكومة
- الاستقلال الذي يضمنه القانون أو الدستور.
- التعددية
- الموارد الكافية
- صلاحيات كافية للتحقيق.

بالتفصيل في الطرق التي يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تساهم بها في نهج قائم على حقوق الإنسان لخطة عام 2030، اعتمدت التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إعلان ميريدا في عام 2015. واعتمدت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المشاركة الإعلان، وبالتالي حددت التزاماتها لتعزيز حقوق الإنسان من خلال خطة عام 2030. يؤكد الإعلان على أن "المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع المناطق تعالج بالفعل قضايا ذات أهمية حاسمة لخطة [2030] في عملها المعتاد" ويؤكد مجددًا الطبيعة المتعاضدة لأهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. في عام 2017، اعتمدت شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان التابعة لها إعلان وخطة عمل كيغالي التي تحدد الأدوار التي يمكن أن تلعبها المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان في ضمان اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك ضمان عدم تخلف أحد عن الركب في تنفيذها. وبالمثل، فإن شبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في القارة الأمريكية (Red de Instituciones Nacionales para la Promoción y Protección de los Derechos Humanos del Continente Americano - RINDHCA) والشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أصدرت أيضًا بيانات حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في سياق التنمية المستدامة .[3]

تؤكد هذه الإعلانات على أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمكنها استخدام ولايتها الحالية لضمان المساءلة والمساواة في تنفيذ خطة عام 2030. وهذا يشمل مجال البيانات والمؤشرات. والجدير بالذكر أن الأدوار المختلفة الموضحة في إعلاني ميريدا وكيجالي يمكن أن تطبقها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال البيانات.

وظيفة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	التطبيق الممكن في سياق بيانات أهداف التنمية المستدامة
النصح والمشورة	تقديم المشورة للدول والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة بشأن تطوير أطر الرصد والمؤشرات وتمارين جمع البيانات لضمان امتثالها للمعايير والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان وتوصيات الهيئات الدولية لحقوق الإنسان. انظر القسم 1.4.1 للحصول على نبذة لها.
الرصد والمراقبة	رصد حالة حقوق الإنسان والتحقيق والاستقصاء فيها على أرض الواقع يمكن أن يوفر معلومات وبيانات مهمة، ويمكّن من الكشف عن أوجه عدم المساواة والتمييز، ويستخدم للمساهمة في رصد تقدم أهداف التنمية المستدامة. يمكن أن تساهم البيانات المستمدة من الرصد في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات والبرمجة لمواجهة التحديات التي تم إبرازها من خلال المراقبة.
الإبلاغ	يمكن أن يكون الإبلاغ ورفع تقارير حقوق الإنسان مصدرًا للبيانات للمساهمة في رصد أهداف التنمية المستدامة. في المقابل، يمكن للتوصيات التي تنشأ من الإبلاغ عن حقوق الإنسان أن تعمل على تحديد فجوات البيانات، وتصميم المؤشرات، ومعرّفات تصنيف البيانات، والأساليب المستخدمة في جمع البيانات. بالنظر إلى الروابط الواسعة بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، يمكن أن يخدم إعداد التقارير غرضًا مزدوجًا لتقارير حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.

التعامل مع الشكاوى	المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي لديها ولاية لتلقي الشكاوى قد يكون لديها قاعدة بيانات حيث يتم جمع المعلومات حول هذه الشكاوى. ويمكن استخدام هذه المعلومات كبيانات للمساهمة في رصد تقدم أهداف التنمية المستدامة من خلال تسليط الضوء على مجالات الاهتمام والفئات السكانية المتأثرة بشكل خاص والتي تتطلب المعالجة في إجراءات السياسة أو البرمجة.
البحث	البحث يمكن أن يخدم نشر الأبحاث والتوصيات والآراء جهود جمع البيانات الوطنية من خلال تسليط الضوء على مجالات الاهتمام، أو المجالات التي تتطلب المزيد من البيانات أو أفضل منها، أو نشر الآراء فيما يتعلق بالوضع القانوني للمجموعات السكانية بهدف ضمان البيانات التفصيل لالتقاط حالتهم.
التعزيز	ويمكن أن يشمل ذلك تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان في الرصد والبيانات والمؤشرات من خلال التدريب وبناء القدرات للمؤسسات الوطنية الرئيسية بما في ذلك مكاتب الإحصاء الوطنية. ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً بناء قدرة المجتمع المدني وأصحاب الحقوق على جمع واستخدام البيانات القائمة على حقوق الإنسان.
التعاون	التعامل مع الجهات المسؤولة وأصحاب الحقوق والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى بما في ذلك الوكالات الحكومية والبرلمانات والسلطة القضائية والسلطات المحلية ومكاتب الإحصاء الوطنية والمجتمع المدني والفئات المهمشة ووسائل الإعلام والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى، لزيادة الوعي وبناء الثقة وتعزيز الحوار وتضافر الجهود من أجل النهج القائم على حقوق الإنسان لرصد أهداف التنمية المستدامة والبيانات.

1.2 دور وولاية مكاتب الإحصاء الوطنية

تضمن خبرة مكاتب الإحصاء الوطنية في معايير الجمع والتحليل والنشر الإحصائي الجودة والالتزام بمعايير محددة والاتساق. كما تمتلك مكاتب الإحصاء الوطنية خبرة في ضمان الالتزام بالمعايير والممارسات والتصنيفات الإحصائية الدولية، فضلاً عن معالجة الآثار الأخلاقية لعمل البيانات، بما في ذلك مبادئ الخصوصية. ولكونها مسؤولة عن الإشراف على أنظمة الإحصاء الوطنية (الوزارات والإدارات والوكالات والحكومة المحلية)، وتملك تفويض لتنسيق جمع البيانات الإحصائية، يمكّن ذلك مكاتب الإحصاء الوطنية من التأثير على كمية كبيرة من المعلومات العامة.

يقود العمل على إطار المؤشرات العالمية وجمع البيانات المرتبطة بها وعرضها لأهداف التنمية المستدامة، فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (IAEG-SDGs). تضم عضوية هذه المجموعة أيضاً عددًا من ممثلي الجمعيات الكشفية الوطنية. وتساهم مكاتب الإحصاء الوطنية بخبراتها ومعارفها على المستوى الدولي في تطوير المؤشرات وطرق جمع البيانات وتجميع البيانات لضمان أن يكون إطار أهداف التنمية المستدامة العالمي وطرق جمع البيانات متينةاتقنيًاشاملة وواقعية قدر الإمكان. وتشارك أيضاً وكالات وبرامج محددة تابعة للأمم المتحدة تعمل كأوصياء على مؤشرات مختلفة اعتمادًا على خبراتهم.

تمثل متطلبات البيانات لخطة 2030 تحديًا غير مسبوق لكل من الأنظمة الإحصائية الوطنية والمجتمع الإحصائي الدولي. ويؤكد قرار الجمعية العامة رقم A / RES / 70/1 وقرار اللجنة الإحصائية رقم 47/101 (ل) [5] على أن تجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية يجب أن يستند إلى البيانات التي تنتجها النظم الإحصائية الوطنية. وبالتالي، فإن الأساس لتجميع بيانات أهداف التنمية المستدامة العالمية هو جمع البيانات الوطنية. في سياق أهداف التنمية المستدامة، حيث تعد مكاتب الإحصاء الوطنية جزءًا مهمًا من الآلية اللازمة لتتبع تقدم أهداف التنمية المستدامة. فهي في السياق الوطني تشكل المصدر أو المستودع الرئيسي للبيانات الرسمية حول التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة.

تخضع مكاتب الإحصاء الوطنية للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة، والتي تبنتها في 1994 اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة وتم تبنيها مع ديباجة منقحة في 2013 [6] . هناك 10 مبادئ تشير إلى دور الإحصاء في خدمة مجتمع ديمقراطي، والأخلاق المهنية والمبادئ العلمية المتعلقة بأساليب وإجراءات جمع البيانات الإحصائية ومعالجتها وتخزينها وعرضها، وإساءة الاستخدام والتفسير الخاطئ للإحصاءات ومصادر البيانات والسرية والشفافية والاتساق مع المفاهيم والتصنيفات الدولية.

في بعض الحالات، تُدار أيضاً منصات الإبلاغ الوطنية (المنصات أو مواقع الويب أو قواعد البيانات المستخدمة للإبلاغ عن الإحصاءات الوطنية ونشرها بما في ذلك مؤشرات أهداف التنمية المستدامة) من المكاتب الإحصائية الوطنية. قد يشمل المستخدمون المستهدفون المسؤولين الحكوميين وصناع السياسات وأعضاء الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية ووسائل الإعلام ومقدمي المعلومات الآخرين ومجتمع الأعمال، وكذلك المستخدمين الأفراد. غالبًا ما أدى إنشاء العديد من المنصات المتوازية إلى ازدواجية عبء العمل بالنسبة للمكاتب الإحصائية الوطنية التي تعاني بالفعل من نقص الموارد، مما أدى إلى دعوات لإنشاء برامج منصات الإبلاغ الوطنية كنقطة محورية لتحسين التنسيق. ومع ذلك، لا تمتلك جميع البلدان الموارد اللازمة للقيام بذلك، وليس لدى جميع البلدان بيانات إحصائية متاحة للجمهور.

1.3 ملخص موجز لإطار أعمال مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمنهجيات ذات الصلة

1.3.1 المنطق

يتم قياس أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وما يرتبط بها من 169 غاية من خلال استخدام المؤشرات. تم تصميم إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية على أساس عدد من الاعتبارات الرئيسية:

- يجب أن تكون قابلة للتطبيق عالميًا؛
- يجب أن تمكن من قياس ومقارنة البيانات عبر البلدان.
- ينبغي أن تكون سهلة الإدارة - أي ألا تؤدي إلى الكثير من المؤشرات بحيث يستحيل على البلدان جمع البيانات اللازمة لرصد جميع المؤشرات؛ و
- ينبغي أن تكون البيانات متاحة بسهولة إلى أقصى حد ممكن.

يشتمل إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمي حاليًا على 231 مؤشرًا فريدًا لتمكين قياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يرتبط كل مؤشر بهدف التنمية المستدامة (أو في بعض الحالات، أكثر من هدف واحد)، لقياس التقدم المحرز نحو تحقيقه.
يتم تكرار اثني عشر مؤشرًا من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تحت هدفين أو في بعض الأحيان ثلاثة أهداف، مما يجعل العدد الإجمالي للمؤشرات المدرجة 247 (مع 231 هو العدد الإجمالي الذي لا يشمل تلك التكرارات) [7].

1.3.2. تصنيف أهداف التنمية المستدامة

تنقسم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة إلى مستويات وفقاً لتوافر البيانات لدعم القياس، وتوافر منهجية مقبولة لجمع البيانات [8].

تعريف المستوى	عدد المؤشرات
المستوى الأول: المؤشر واضح من الناحية المفاهيمية، والمنهجية الثابتة والمعايير المتاحة والبيانات التي تنتجها البلدان بانتظام.	**130**
المستوى الثاني: المؤشر واضح من الناحية المفاهيمية، ومنهجية ومعايير ثابتة متاحة ولكن البيانات لا تنتجها البلدان بانتظام.	**97**
التصنيف متعدد المستويات: يتم تصنيف المكونات المختلفة للمؤشر إلى مستويات مختلفة.	**4**

يمكن العثور على تصنيف مستويات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة هنا:
https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification

1.3.3 منهجيات لجمع البيانات حول مؤشرات التنمية المستدامة

لكل مؤشر من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تم تطوير البيانات الوصفية (بيانات حول البيانات) لتوجيه الدول في جمع البيانات الخاصة بهم.
لكل مؤشر من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تحدد البيانات الوصفية:

- من هي الوكالة الرئيسية للأمم المتحدة المسؤولة عن البيانات الوصفية والمنهجية.
- الأساس المنطقي والمفاهيم الأساسية وراء المؤشر وأي قيود.
- منهجية جمع البيانات (طريقة الحساب، التفصيل، إلخ).
- مصادر البيانات الرئيسية وتوافر البيانات ومقدمي البيانات فيما يتعلق بالمؤشر.

يمكن العثور على جميع وثائق البيانات الوصفية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة هنا:
https://unstats.un.org/sdgs/metadata

1.3.4 تصنيف بيانات أهداف التنمية المستدامة

في خطة عام 2030، يعد تصنيف البيانات هو النهج الرئيسي المقترح لرصد التقدم غير المتكافئ لمختلف الفئات السكانية [9]. وسلطت هيئات حقوق الإنسان الضوء أيضاً على أن التقييمات أو التقديرات للحاجة إلى قوانين وسياسات وما يتصل بها من تدابير خاصة ينبغي إجراؤها على أساس بيانات دقيقة، ومصنفة على أساس خصائص محددة، وبمشاركة تلك الفئات المعنية في بلد معين.

تحدد خطة عام 2030 أن متابعتها ومراجعتها ستكون مستنيرة بالبيانات، والتي "مصنفة حسب الدخل والجنس والعمر والعرق والعرق وحالة الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية."

تم استكشاف التحديات والخبرات المتعلقة بالتصنيف في القسم 2.2.

1.4 المؤشرات والقياس من منظور حقوق الإنسان

1.4.1. مؤشرات حقوق الإنسان: قياس التزامات الدول

قام مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) بوضع إرشادات شاملة لتصميم المؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو الوفاء بالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان.

يوفر مؤشر حقوق الإنسان ما يلي:

"معلومات محددة عن حالة أو حالة شيء أو حدث أو نشاط أو نتيجة يمكن أن تكون مرتبطة بقواعد ومعايير حقوق الإنسان؛ والتي تتناول وتعكس مبادئ وشواغل حقوق الإنسان؛ ويمكن استخدامها لتقييم ورصد التعزيز و إعمال حقوق الإنسان ".

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان

من منظور حقوق الإنسان، ينبغي أن تكون المؤشرات:

- أن تكون راسخة في المحتوى المعياري لحق معين.
- التركيز على قياس التزامات المكلفين بواجبات تجاه التزاماتهم في مجال حقوق الإنسان، والجهود التي يبذلونها للوفاء بهذه الالتزامات، ونتائج جهود الجهة المسؤولة في ضمان إعمال حقوق الإنسان والتمتع بها.
- تعكس التزامات الجهات المسؤولة باحترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها.
- التعرف على معايير ومبادئ حقوق الإنسان الشاملة وتعكسها، مثل عدم التمييز، والمساواة، والمشاركة، والمساءلة، وسيادة القانون، والإجراءات القانونية الواجبة، والحكم الرشيد، والوصول إلى سبل الانتصاف.
- أن تكون هادفة للسياق [10].

أ) مؤشرات الهيكلية والعملية والنتائج

بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، على الدول التزامات باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان. من أجل الوفاء بهذه الالتزامات، يقع على عاتق الدول التزامات تتعلق بالسلوك والنتيجة.

- التزامات السلوك تتعلق بالإجراءات التي من المتوقع أن تتخذها الدول.
- التزامات النتيجة تتعلق بالنتائج التي يتوقع أن تحققها الدول من خلال الإجراءات المتخذة.

من الناحية المثالية، ينبغي لمؤشرات حقوق الإنسان أن تلتقط أكبر عدد ممكن من هذه الجوانب. لذلك، يقترح مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ثلاثة أنواع من مؤشرات حقوق الإنسان: الهيكل والعملية والنتائج.

- إن المؤشرات الهيكلية لقياس التزام الدول بحقوق الإنسان كما ينعكس، على سبيل المثال، في التصديق على المعاهدات الدولية أو اعتماد القوانين والسياسات الوطنية.
- مؤشرات العملية التي تقيس جهود الدول لتحويل التزامات حقوق الإنسان إلى نتائج، على سبيل المثال من خلال مخصصات الميزانية، وإنشاء المؤسسات، وتغطية الخدمات الاجتماعية وتدريب الموظفين.
- مؤشرات النتائج التي تقيس النتائج الفعلية أو تأثير التزامات الدول وجهودها فيما يتعلق بتمتع السكان بحقوق الإنسان.

من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان
Human Rights Indicators: a guide to measurement and implementation

على سبيل التوضيح، يقدم الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بعض الأمثلة على المؤشرات الهيكلية ومؤشرات العمليات والنتائج فيما يتعلق بالجوانب المختلفة لتمكين المرأة:

- الهيكلية: مؤشر أهداف التنمية المستدامة 5.1.1. "سواء تم وضع أطر قانونية لتعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس أم لا."
- العملية: مؤشر أهداف التنمية المستدامة c.1.5: "نسبة البلدان التي لديها أنظمة لتتبع المخصصات العامة وتخصيصها للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"
- النتيجة: مؤشر أهداف التنمية المستدامة 5.5.2 "نسبة النساء في المناصب الإدارية"

يعد استخدام جميع الأنواع الثلاثة من المؤشرات في سياق حقوق الإنسان أمرًا مهمًا لأنه يتيح مراقبة وقياس النطاق الكامل لما هو ضروري لضمان تحقيق حق معين في الممارسة العملية - من الإطار القانوني التمكيني إلى التدابير اللازمة لتنفيذ هذا الإطار، لتأثير تلك التدابير.

ب) معايير حقوق الإنسان

تتمثل إحدى الخصائص الأساسية لمؤشر حقوق الإنسان في أنه يساعد أيضاً في قياس معيار حقوق الإنسان. تشمل معايير حقوق الإنسان الرئيسية التي يمكن أن تساعد المؤشرات في قياسها ما يلي:

1) عدم التراجع

يجب على الدول ألا تتخذ إجراءات "رجعية متعمدة" تسمح بتدهور الحماية الحالية لحقوق الإنسان. لكي يتم تبريرها، يجب أن تكون السياسات التراجعية:

- مؤقت؛
- ضروري ومتناسب.
- عدم التمييز.
- ضمان حماية المحتوى الأساسي الأدنى للحقوق.

يمكن لمؤشرات حقوق الإنسان أن تدعم، بمرور الوقت، قياس ما إذا كانت بعض التدابير وتأثيرها تراجعية. يمكن أن تكون المعايير محددة زمنيًا وتضع أهدافا للإنجاز ضمن أطر زمنية محددة أو بشكل دوري.

2) عدم التمييز

أسباب التمييز المحظورة

حقوق الإنسان عالمية ويجب التمتع بها دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو الإعاقة أو المولد أو "أي وضع آخر".

- يقع على عاتق الدول التزام فوري بإلغاء القوانين واللوائح التمييزية، ويمكن أن ينعكس هذا في المؤشرات الهيكلية.
- يتطلب القضاء على التمييز إجراءات أو تدابير معينة يجب اتخاذها في الممارسة العملية. ويمكن أن تنعكس هذه التدابير، بما في ذلك البرامج والتدريب والميزانيات وما إلى ذلك، في مؤشرات العملية.
- يمكن قياس تأثير القوانين والإجراءات ذات الصلة على المساواة في التمتع بحقوق الإنسان باستخدام مؤشرات النتائج.

يعتبر تصنيف البيانات طريقة حاسمة لتمثيل مؤشرات عدم المساواة المصممة لقياس المساواة. ويمكن أن يساعد في تحديد المجموعات المتخلفة عن الركب ولماذا، وبالتالي توفير معلومات أفضل لإعلام السياسة والبرمجة لضمان نتائج أكثر مساواة.

3) المشاركة

تعد المشاركة معيارًا أساسيًا آخر من معايير حقوق الإنسان التي تؤثر على قدرة الجميع على التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم.

- قد تقيّم المؤشرات الهيكلية وجود قوانين وسياسات مناسبة لضمان المشاركة العامة ووجود قوانين وسياسات مستهدفة تستهدف قطاعات من السكان لم تتم استشارتهم بشكل مناسب أو التي توجد لها أطر حقوقية محددة لضمان استشارتهم (على سبيل المثال، السكان الأصليون إلخ).
- قد تساعد المؤشرات القائمة على العمليات في توضيح حدوث واتساع وعمق مشاركة المجموعات المختلفة.
- قد تقوم مؤشرات النتائج بتقييم التصورات الخاصة بجودة وملاءمة آليات المشاركة، أو إلى أي مدى تشعر مجموعات معينة بآرائها والاحتياجات التي تم التعبير عنها والتي تم أخذها في الاعتبار في القرارات ذات الصلة.

4) الحد الأقصى من الموارد المتاحة

تم تحديد الالتزامات الخاصة بالدول فيما يتعلق بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في صكوك مختلفة. على سبيل المثال، تنص المادة 2 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ما يلي:

"تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باتخاذ خطوات، منفردة ومن خلال المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما الاقتصادية والتقنية، بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، من أجل تحقيق الإعمال الكامل للحقوق المعترف بها في الاتفاقية بشكل تدريجي. بجميع الوسائل المناسبة، بما في ذلك على وجه الخصوص اعتماد التدابير التشريعية".

تقر هذه المقالة بالتحديات التي قد تواجهها الدول في ضمان الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحديداً التحديات المتعلقة بالموارد.

تعتبر مؤشرات العملية مفيدة بشكل خاص عند تقييم استخدام الموارد، وتوافر الميزانيات، وما إلى ذلك، لضمان إعمال حقوق الإنسان.

ج) التوافر وإمكانية الوصول والتقبل والجودة

حددت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أربعة معايير لتقييم الوصول إلى المرافق والسلع والخدمات من منظور حقوق الإنسان: التوافر وإمكانية الوصول والقبول والجودة (AAAQ).

- **التوافر:** يجب أن تتوافر المرافق والسلع والخدمات بكميات كافية وفي إمداد مستمر.
- **إمكانية الوصول:** يجب أن تكون المرافق والسلع والخدمات في متناول الجميع دون تمييز. وتشمل معايير إمكانية الوصول الوصول المادي، والقدرة على تحمل التكاليف، والوصول إلى المعلومات وعدم التمييز.
- **التقبل:** قبول المستهلك، والقبول الثقافي، والحساسية تجاه المجموعات المهمشة.
- **الجودة:** يجب أن تكون المرافق والسلع والخدمات آمنة وذات معايير مناسبة.

يمكن أن يؤدي عدم إيلاء الاعتبار الكافي لهذه المعايير الأربعة إلى نتائج متباينة أو غير متكافئة بشكل كبير في مستوى الوفاء بالحقوق ذات الصلة لمجموعات معينة، أو في الواقع لأهداف معينة من أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، من أجل ضمان عدم إهمال أي شخص، فهذه اعتبارات أساسية عندما يتعلق الأمر بقياس الوصول إلى السلع والخدمات باستخدام المؤشرات.

1.4.2 نهج قائم على حقوق الإنسان لجمع البيانات

يحدد النهج القائم على حقوق الإنسان لجمع البيانات المبادئ الرئيسية لعملية جمع البيانات.

وفقاً للمبادئ المتفق عليها دوليًا للإحصاءات، حدد مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ستة مكونات رئيسية من النهج القائم على حقوق الإنسان للبيانات، والتي ينبغي أن توجه جمع البيانات في جميع الظروف [11].

- التعريف الذاتي: يجب تطوير جميع فئات الهوية من خلال نهج تشاركي. يجب تحديد الهويات الشخصية (مثل المعتقدات الدينية والتوجه الجنسي والهوية الجنسية والعرقية) من خلال التعريف الذاتي. يجب احترام مبدأ حقوق الإنسان السائد والمتمثل في "لا ضرر ولا ضرار". يجب ألا يؤدي جمع البيانات إلى خلق أو تعزيز التمييز أو التحيز أو الصور النمطية.
- المشاركة: ينبغي أن تنطوي المشاركة على مشاركة حرة ونشطة وهادفة من جانب أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما الفئات السكانية الأكثر تهميشاً.
- عدم التمييز: يعتبر التصنيف على أساس أسس التمييز المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان أمرًا ضروريًا للكشف عن التفاوتات الكامنة في عملية التنمية وتسليط الضوء على التحديات المحددة التي تواجه مختلف الفئات السكانية.
- الشفافية: يرتبط هذا المبدأ بالحق في التماس المعلومات وتلقيها ونقلها، المنصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ضمان الشفافية يعني، من بين أمور أخرى، وصول المجتمع المدني إلى البيانات والتقارير المتعلقة برصد حقوق الإنسان وإعمالها.
- المساءلة: بصفتها جهات مسؤولة، يقع على عاتق مؤسسات الدولة واجب ضمان احترامها وحماية وإعمال حقوق الإنسان في أدائها لعملها الإحصائي. وهذا يشمل ضمان استقلالية جمع البيانات الإحصائية.
- الخصوصية: يجب أن يكون الوصول إلى المعلومات متوازنا مع الحق في الخصوصية. يجب أن تكون البيانات التي يتم جمعها لأغراض إحصائية في سرية تامة. لا ينبغي أن تكون البيانات التي تكشف عن تحديد موضوعات البيانات الفردية متاحة للجمهور. يجب أن يتم الإشراف على حماية البيانات من قبل هيئة مستقلة.

من: مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، مؤشرات حقوق الإنسان: دليل للقياس والتنفيذ

1.4.3 مصادر مفيدة

1. Human Rights Indicators: a guide to measurement and implementation
2. A human rights-based approach to data: leaving no one behind in the 2030 Agenda for Sustainable Development
3. Indicators and data for human rights and sustainable development: a practical guide to leaving no one behind
4. Human Rights and Data
5. (Introduction to Economic, social and Cultural Rights (online course
6. GANHRI Toolbox for NHRIs on SDGs and Human Rights

2 - الجزء الثاني: إرشادات للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بناءً على الخبرات والدروس المستفادة

يقدم هذا الجزء معلومات وإرشادات ملموسة حول مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع مكاتب الإحصاء الوطنية وحول عملها مع البيانات والمؤشرات. كما يحتوي على أمثلة ملموسة لتجارب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والدروس المستفادة من تلك التجارب، بهدف تقديم توضيحات سياقية للسرديات.

وهو يستند إلى ثلاثة اعتبارات أساسية ومهيكل عليها:

- التحديات والفرص التي يطرحها إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من منظور حقوق الإنسان.
- الخبرات والدروس المستفادة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومكاتب الإحصاء الوطنية في العمل مع بيانات حقوق الإنسان.
- تجارب ومنهجيات أوسع لاستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان للبيانات في سياق أهداف التنمية المستدامة.

2.1 استخدام حقوق الإنسان لتوجيه أطر رصد أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني

2.1.1 المواءمة بين رصد حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة من أجل نهج متكامل

من منظور حقوق الإنسان، العديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لديها القدرة على قياس حقوق الإنسان.

يشير المستوى العالي من التقارب بين أهداف التنمية المستدامة ومعايير حقوق الإنسان إلى فرصة وضرورة التأكد من أن أطر المراقبة وتنفيذها متسقة في نهج متكامل لتجنب الازدواجية، وتحسين الكفاءة، وضمان أن تكون حقوق الإنسان مدعومة بشكل كافٍ وتدعمها أطر الرصد بناءً على التزامات حقوق الإنسان الحالية والتزامات الدول. يمكن دمج رصد حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة وخدمة نفس الغرض في المجالات التي تتناولها أهداف التنمية المستدامة. ويمكن القيام بذلك من خلال:

- تحديد روابط حقوق الإنسان لأهداف وغايات أهداف التنمية المستدامة المختلفة.
- تحديد التقارير والتوصيات الوطنية والدولية التي يمكن مواءمتها مع الأهداف والغايات المختلفة واستخدام هذه المعلومات لتتبع التقدم وتغذية الاستراتيجيات والإجراءات بالمعلومات.
- استخدام البيانات الخاصة بحقوق الإنسان لتتبع التقدم (أو عدمه)، وتحديد الثغرات والتحديات، وتسليط الضوء على التفاوتات في التقدم بالنسبة لمجموعات معينة.

من منظور حقوق الإنسان، يعني النهج المتكامل أن معايير حقوق الإنسان التي تدعم خطة عام 2030 لا تُستخدم فقط ليسترشد بها في البرمجة من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان ، ولكن لتكون السياسات الشاملة والأطر التشريعية التي توفر بيئة مواتية للتنمية المستدامة، متماشية أيضاً مع تلك المعايير والالتزامات.

تركز خطة عام 2030 على الملكية الوطنية لتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة، وتشجع الدول على تطوير "استجابات وطنية طموحة" للتنفيذ، بناءً على أطر التنمية المستدامة القائمة عند الاقتضاء. يجب أن تتضمن هذه الاستجابات والعمليات مساهمات من مؤسسات التقييم / الرقابة الوطنية ومشاركة المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وعلى هذا الأساس، لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع لرصد وقياس التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني. يوفر إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة معيارًا عالميًا يمكن إجراء القياس على أساسه، مع المنهجيات المرتبطة به لجمع البيانات. ومع ذلك، من حيث الأطر المؤسسية والسياساتية الوطنية التي تدعم هذا الرصد، فهذه تختلف إلى حد كبير. على سبيل المثال، في عدد من البلدان، قد تقوم بتنسيق أهداف التنمية المستدامة مؤسسة رفيعة المستوى مثل مكتب رئيس الوزراء، في حين يمكن تنسيق أطر التنمية الوطنية في إطار هيكل مؤسسي مختلف مثل وزارة التخطيط أو المالية، أو غير ذلك. ويمكن أيضاً تكييف إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في بعض الحالات على المستوى الوطني ليشمل قياسات تكميلية.

كما تختلف أطر الدولة لرصد حقوق الإنسان والهياكل المؤسسية في السياق الوطني. في مجال حقوق الإنسان، وقد بدأت العديد من الدول في تبني مناهج أكثر شمولاً للإبلاغ والمشاركة ومتابعة التزامات حقوق الإنسان من خلال إنشاء آليات وطنية للإبلاغ والتنفيذ والمتابعة ولكن هذه ليست النموذج الوحيد لذلك [12]. غالبًا ما تشرف الوزارات / إدارات العدل أو حقوق الإنسان أو النائب العام على السياسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرامج ذات الصلة أو الإصلاحات القانونية. لذلك، تختلف نماذج رصد ومراقبة حقوق الإنسان أيضاً اختلافًا كبيرًا ولا يستخدم الكثير منها المؤشرات كأساس للرصد أو المشاركة في جمع البيانات الكمية. وتجمع معظمها بشكل أساسي معلومات وبيانات المراقبة النوعية (تقارير، أبحاث، إلخ)

على هذه الخلفية، فإن مواءمة أطر الرصد في السياق الوطني ذات أهمية حاسمة لضمان أن حقوق الإنسان تدعم رصد أهداف التنمية المستدامة وأن رصد حقوق الإنسان الحالي يمكن أن يلعب دورًا.

يمكن أن يكون لمواءمة أطر السياسات والمؤشرات والرصد لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة مزايا عديدة:

- تجنب الازدواجية في الموارد التي يتم إنفاقها على المراقبة.
- التأكد من أن حقوق الإنسان تسترشد برصد أهداف التنمية المستدامة.
- تحسين المؤشرات الوطنية أو إضافة مؤشرات تكميلية لتعكس بشكل أفضل السياق الوطني أو تعكس حقوق الإنسان بشكل أفضل.
- تحسين التنسيق المؤسسي.
- توفير سبل وموارد إضافية لرصد حقوق الإنسان من خلال مبادرات أهداف التنمية المستدامة.

مثال: ربط حقوق الإنسان وأداء أهداف التنمية المستدامة وأطر الرصد في اسكتلندا

يتم تنظيم عمل اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان (SHRC) مع أهداف التنمية المستدامة في إطار ثلاثة مكونات تكميلية رئيسية توجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في السياق الاسكتلندي:

1. يعتبر إطار الأداء الوطني طريقة اسكتلندا لتوطين أهداف التنمية المستدامة. يشترك كل من إطار الأداء الوطني وأهداف التنمية المستدامة في نفس الأهداف. وتركز النتائج الوطنية لإطار الأداء الوطني على معالجة أوجه عدم المساواة حتى لا يتخلف أحد في اسكتلندا عن الركب في العمل لتحقيق الأهداف.
2. شبكة أهداف التنمية المستدامة. تم إنشاؤها لدعم الشراكات العاملة عبر اسكتلندا وخارجها من أجل: بناء الوعي بأهداف التنمية المستدامة؛ المشاركة عبر المجتمع المدني والحكومة والشركات؛ دعم التنفيذ حيثما أمكن ذلك؛ والتأكد من سماع صناع القرار جميع الأصوات. تعد اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان جزءًا من هذه الشبكة المتنامية من الأشخاص والمنظمات، بما في ذلك الحكومة الاسكتلندية، التي تعمل معًا على أجندة أهداف التنمية المستدامة.
3. خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في اسكتلندا [13]: حيث تضع خارطة طريق نحو اسكتلندا حيث يمكن للجميع العيش بكرامة الإنسان وحيث تتحقق حقوق الإنسان الدولية في حياة الناس. تتقاطع أهداف خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في اسكتلندا السبعة طويلة الأجل مع أجندة أهداف التنمية المستدامة وتشجع على الربط الواضح بين عمل خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في اسكتلندا وأهداف التنمية المستدامة وأهدافها، والأهم من ذلك، جداولها الزمنية. وقد قادت اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان تطوير برنامج خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في اسكتلندا من خلال العمل كأمانة عامة للعملية. كما كانت من بين الجهات الفاعلة الرئيسية التي طورت إطار الرصد. ويجمع إطار عمل الرصد لبرنامج خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في اسكتلندا بين نهج النتائج في اسكتلندا والنهج القائم على حقوق الإنسان للرصد والقياس. كما كان ربط إجراءات خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في اسكتلندا بأهداف السياسة المحلية والدولية أحد محاور التركيز المهمة. وشمل ذلك استخدام الأنواع الثلاثة من مؤشرات حقوق الإنسان التي طورها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان: الهيكل والعملية والنتائج.

اعترافًا بإعلان ميريدا وحقيقة أن خطة 2030 متجذرة بقوة في الإطار الدولي لحقوق الإنسان، تهدف اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان إلى ضمان أن تكون أهداف التنمية المستدامة في صميم أهداف خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في اسكتلندا طويلة الأجل. يجري تطوير النسخة الثانية من برنامج خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في اسكتلندا بتمويل مضمون من الحكومة الاسكتلندية لوظيفة سكرتارية. تظل أهداف التنمية المستدامة في قلب أهداف خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في اسكتلندا لعام 2030.

تمتلك اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان قاعدة بيانات حول قضايا حقوق الإنسان الرئيسية في اسكتلندا. ويتم استخدامه للمساهمة في المراجعات الدولية لحقوق الإنسان، وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في اسكتلندا والعمل القانوني والسياسي للجنة. استند البحث الأساسي الذي أجرته لجنة حقوق الإنسان ببحوث حقوق الإنسان لدعم قاعدة البيانات إلى أدبيات البحث الاجتماعي (وُجد أن ما يقرب من 90٪ من البيانات ليس لها خلفية عن حقوق الإنسان، ولكن خلفية بيانات اجتماعية)، وسلسلة من المراجعات القانونية، وعمليات التشاور مع مجموعات مرجعية غالبًا ما يتم التخلي عنها أو يصعب الوصول

إليها. من كل هذه المصادر، أنشأت اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان فئات من القضايا والمجموعات المرجعية التي لا تزال مفيدة حتى هذا التاريخ وساهمت في بناء علاقة مع أصحاب المصلحة هؤلاء.

كما قامت اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان بمراقبة وتقديم مدخلات لعملية مراجعة النتائج الوطنية لإطار الأداء الوطني. تم إجراء هذه المراجعة من قبل فريق الأداء والنتائج، وتم تطوير المدخلات من قبل مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك لجنة حقوق الإنسان والحريات، بهدف تحسين مواءمة إطار الأداء الوطني مع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في اسكتلندا وأهداف التنمية المستدامة. تعاونت اللجنة مع فريق الأداء والنتائج لوضع نتيجة محددة بشأن حقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، تم اعتماد نتيجة "نحن نحترم حقوق الإنسان ونحميها وننفذها ونعيش بلا تمييز".

تماشياً مع دورها الرقابي، أشرفت اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان على العملية وأوصت فريق الأداء والنتائج بأن المؤشرات الحالية لا توفر مقاييس كافية لإحراز تقدم في هذه النتيجة. في هذا الصدد، لتحسين هذه التدابير، وافقت المفوضية على المشاركة مع فريق إطار الأداء الوطني لتطوير المزيد من المؤشرات التي ستعكس بشكل أفضل الجوانب المختلفة لـ "الاحترام والحماية والوفاء" والهيكل والعملية والنتيجة، فضلاً عن عدم التمييز، بما في ذلك مؤشرات فهم حقوق الإنسان والمواقف التمييزية وربما وسيلة لقياس التقدم المحرز نحو توصيات الأمم المتحدة.

علاوة على ذلك، دعت اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان إلى الاعتراف بأن جميع النتائج الوطنية الإحدى عشرة لها صلة مباشرة بإعمال حقوق الإنسان في اسكتلندا، وخلصت إلى أن هذا الفهم لهذه الروابط لا ينعكس في هيكل إطار الأداء الوطني، ولا في السرد الأوسع.

الدروس المستفادة

- كان الانفتاح الحكومي عاملاً أساسياً في نجاح هذا العمل. وقد وضعت الحكومة الاسكتلندية حقوق الإنسان في مقدمة نتائج التنمية الوطنية، مما أدى إلى وضع اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان في وضع ملائم للمشاركة في عمليات أهداف التنمية المستدامة.
- هناك أطر عمل وطنية راسخة توجه المشاركة في عمليات أهداف التنمية المستدامة مثل إطار الأداء الوطني، وشبكة أهداف التنمية المستدامة، وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في اسكتلندا. إن كونها جزءًا من كل هذه الأطر قد مكّن لجنة حقوق الإنسان الاسكتلندية من المساهمة بفاعلية في جوانب حقوق الإنسان في هذه العمليات.
- كانت اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان متيقظة لفرص تقديم المساهمات وطبقت نهجًا استباقيًا للمشاركة في منصات أصحاب المصلحة المتعددين ومجموعات العمل وما إلى ذلك.
- لا بد من التغلب على نقص الوعي بين الجهات الحكومية حول أهمية النهج القائم على حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة من خلال المشاركة المكثفة مع الجهات الفاعلة الرئيسية باستخدام خبرة حقوق الإنسان في اللجنة العليا لحقوق الإنسان لتوجيه هذه المشاركة.

وظائف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المستخدمة

- ✓ المشورة
- ✓ التعزيز
- ✓ التعاون
- ✓ الرصد والمراقبة

2.1.2. تطوير مؤشرات تكميلية أو سياقية

كما هو موضح في الجزء الأول من هذا الدليل، فإن النهج القائم على حقوق الإنسان لتطوير المؤشرات يهدف إلى قياس قواعد ومبادئ ومعايير حقوق الإنسان الأساسية.

من بين 231 مؤشرًا فرديًا لأهداف التنمية المستدامة، لا يوجد حاليًا سوى 8 مؤشرات تقيس الجوانب الهيكلية للهدف ذي الصلة. بعض هذه المؤشرات الثمانية عبارة عن مؤشرات مختلطة مما يعني أنها تقيس كلاً من العناصر الهيكلية وكذلك بعض عناصر العملية. قياسات العملية محدودة للغاية في إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشكل عام.

تركز الغالبية العظمى من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية على النتائج أو المخرجات. في حين أنها مفيدة للغاية لقياس تأثير تمكين الأطر القانونية والسياساتية وجهود التنفيذ، فإن لديها إمكانات محدودة لقياس التزام الدول والجهود المبذولة والمباشرة للوصول إلى الأهداف والغايات.

من خلال استخدام مؤشرات النتائج في المقام الأول، فإن إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لديه قدرة محدودة على توليد بيانات عن الأطر الموضوعة لضمان بيئة قانونية وسياسية مواتية لتحقيق تلك النتائج، وهو الأساس الأساسي لإعمال حقوق الإنسان. وهذا يعني أيضاً أن إطار المؤشر يفتقر إلى القدرة على قياس العمليات التي تؤدي إلى نتائج أو مخرجات أو شرح "الجزء المفقود".

تقيس المؤشرات الهيكلية وجود القوانين، أو التصديق على الصكوك الدولية التي توفر البيئة القانونية أو التنظيمية التمكينية لبعض أهداف التنمية المستدامة أو الأهداف التي يتعين تحقيقها. إن مؤشرات العملية تقيس الميزانيات والبرامج والتوظيف والتدريب والعمليات والتدابير الأخرى المعمول بها لضمان تنفيذ هذه الأطر التنظيمية فعليًا في الممارسة العملية. وبالتالي، فإن كلا النوعين من المؤشرات يتيحان جمع المعلومات الهامة والرؤية الثاقبة حول سبب تحقيق نتائج معينة أو عدم تحقيقها، وأين قد تكمن الفجوات فيما يتعلق بالجهود اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة. كلا النوعين من المؤشرات أساسيان لرصد حقوق الإنسان ويفتقران إلى إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. يتيح لنا وجود جميع الأنواع الثلاثة من المؤشرات جمع صورة أكثر تماسكًا لما قد يكون بعضًا من الأسباب الكامنة وراء التقدم، أو عدم إحراز تقدم في مجالات معينة.

للتوضيح، يعرض الجدول أدناه بعض الفجوات الرئيسية فيما يتعلق بالهدف 10.3 والمؤشر ذي الصلة من منظور هيكلي وعملي ونتائج.

الهدف	المؤشر المرتبط	الفجوات من منظور حقوق الإنسان
10.3 ضمان تكافؤ الفرص والحد من عدم المساواة في النتائج، بما في ذلك عن طريق القضاء على القوانين والسياسات والممارسات التمييزية وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات المناسبة في هذا الصدد.	10.3.1 نسبة السكان الذين أفادوا بأنهم شعروا شخصيًا بالتمييز أو المضايقة في الاثني عشر شهراً الماضية على أساس خلفية من التمييز المحظور بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.	يعد حظر التمييز في القانون خطوة أولى أساسية للقضاء على التمييز وتحقيق المساواة، ولكنه لا يكفي لمعالجة التمييز وعدم المساواة في الممارسة العملية. يشير الهدف إلى الأهداف الهيكلية والنتائج (القضاء على القوانين والسياسات التمييزية) ولكن المؤشر يقيس المخرجات فقط. فجوات المؤشرات ذات الصلة من منظور حقوق الإنسان لا يلتقط المؤشر • الهيكل: ما إذا كانت الأطر القانونية الوطنية قوية بما يكفي لحظر التمييز في جميع المجالات الضرورية ولجميع الفئات المعنية. • العملية: ما هي التدابير المعمول بها والمصممة لتضمن للفئات المحرومة التمتع الكامل والمتساوي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. يمكن أن تشمل هذه التدابير "أدوات الميزانية، فضلاً عن الخطط والسياسات والبرامج والأنظمة التفضيلية في مجالات مثل التوظيف والإسكان والتعليم والثقافة والمشاركة في الحياة العامة للفئات المحرومة، والتي يتم وضعها وتنفيذها على أساس هذه الأدوات" [14]. غالبًا ما تتطلب القوانين والسياسات والممارسات المعتمدة والمنفذة للوفاء بالتزامات الدول بشأن المساواة وعدم التمييز استكمالها بتدابير خاصة مؤقتة. وتهدف هذه إلى تحقيق ليس فقط المساواة الشكلية، ولكن أيضاً المساواة الموضوعية.

وهذا يشير إلى الحاجة في كثير من الحالات إلى مؤشرات تكميلية على المستوى الوطني، ويمكن أن يضمن روابط واضحة مع الالتزامات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وحقوق معينة وقوانين حقوق الإنسان الوطنية. يمكن لعدسة حقوق الإنسان أن توفر وضوحًا لا يقاس لرصد أهداف التنمية المستدامة، بشكل حاسم، من خلال القدرة على تقييم المعلومات التي لا تستطيع مؤشرات النتائج تقديمها ببساطة، حول "لماذا" و "كيف"؛ البيئة التمكينية والعمليات التي تؤدي إلى نتائج معينة.

هناك نهجان محتملان لضمان إمكانية سد الفجوات في إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية: أحدهما من خلال تطوير المؤشرات التكميلية، والتي تمت مناقشتها في هذا القسم. والآخر من خلال تصنيف البيانات، والذي تمت مناقشته في القسم 2.2.

يمكن استكمال مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية بشكل بنّاء من خلال قياسات على المستوى الوطني يمكن أن تضمن بشكل أكبر الوفاء بالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان. هذا هو المكان الذي يمكن أن يحقق فيه دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قيمة مضافة كبيرة، بالنظر إلى فهمها المتطور لالتزامات

الدول بحقوق الإنسان والتدابير اللازمة للوفاء بها. ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً أن تبني المشورة والتوصيات بشأن القياسات التكميلية بشأن الالتزامات القانونية للدولة بالإضافة إلى أبحاثها وبياناتها وخبراتها في مجال حقوق الإنسان في بلد معين.

على سبيل المثال، إن الالتزامات القانونية للدولة والتدابير المتخذة لإدخالها موضع التطبيق، مثل تلك الموضحة في الجدول أعلاه، يتم رصدها بانتظام من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبالتالي فهي مباشرة نسبيًا بحيث يمكن ترجمتها إلى قياسات هيكلية وعملية تكميلية.

مثال: وضع مؤشرات تكميلية لحقوق الإنسان في المجر

أصدر أمين المظالم المجري للأجيال القادمة (HOFG)، نائب المفوض في مكتب مفوض الحقوق الأساسية، رأيًا عامًا في ديسمبر 2017. تضمن الرأي توصيات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني. تهدف توصيات أمين المظالم إلى أن تكون بمثابة دليل للحكومة في تصميم الأهداف والتركيز العام للتنفيذ الوطني لأهداف التنمية المستدامة المشمولة.

ركز الرأي العام على 5 أهداف [15] مع التركيز على الاستدامة البيئية بشكل أكبر بما يتماشى مع ولاية وخبرة أمين المظالم التي تم التركيز عليها أيضاً في جلسة 2018 للمنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة [16] (HLPF):

- الهدف 6 (ضمان توافر المياه والصرف الصحي للجميع وإدارتها بشكل مستدام)،
- الهدف 7 (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة)،
- الهدف 11 (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة)،
- الهدف 12 (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)،
- الهدف 15 (حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم البيئية الأرضية).

حدد الرأي العام 60 تدبيراً وتغييرًا في السياسة الأكثر إلحاحًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المغطاة في السياق الهنغاري من خلال ربطها بهدف محدد من أهداف التنمية المستدامة من أجل الكشف عن العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة ومتطلبات حقوق الإنسان المحلية. لتمكين رصد وقياس التقدم المحرز في التنفيذ، وقد وضع الرأي مجموعة من المؤشرات الوطنية الجديدة المحتملة القائمة على حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة المحددة. واستخدمت المعرفة الناتجة عن بيانات الشكاوى، بالإضافة إلى الخبرات الأخرى المستمدة من عملها في مجال حقوق الإنسان، للمناصرة مع مكتب الإحصاء الوطني بشأن جمع بيانات جديدة لملء الفجوات وقياس التقدم بشكل أفضل [17].

خلق تطوير هذه المؤشرات الفرصة لأمين المظالم لبدء اجتماع مع مكتب الإحصاء الوطني في 2018 ومناقشة هذه المؤشرات معهم. كمتابعة للعملية، في عام 2021، قام مكتب الإحصاء بالاتصال بأمين المظالم من أجل عملية مائدة مستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين تضم الوزارات والهيئات التنظيمية ذات الصلة لتطوير المؤشرات الوطنية. وقد شارك كامل مكتب مفوض الحقوق الأساسية في العملية مع العديد من الخبراء الذين غطوا مختلف مجالات حقوق الإنسان.

الدروس المستفادة

- أتاح توافر المعلومات من تحقيقاته وتحليل الشكاوى الفردية تمكين أمين المظالم من تحديد فجوات البيانات من منظور حقوق الإنسان، وتطوير المؤشرات، وبالتالي الانخراط مع مكتب الإحصاء الوطني.
- إن مبادرة أمين المظالم لتطوير الرأي العام مع توصيات ومؤشرات محددة خلقت الفرصة لدعوة أمين المظالم للمشاركة في عمليات أهداف التنمية المستدامة الوطنية (مثل المراجعة الوطنية الطوعية (VNR))، وأخذ زمام المبادرة للمشاركة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل مكتب الإحصاء الوطني لإعداد المؤشرات الوطنية.
- كان أمين المظالم استباقيًا في تقديم المؤشرات الوطنية في رأيها العام في 2018، لكن مكتب الإحصاء الوطني في ذلك الحين، لم يكن مستعدًا لقيادة العملية برمتها. جاء الحل عندما تولى مكتب الإحصاء الوطني ملكية المشروع وأنشأ عملية تشاور لأصحاب المصلحة المتعددين تدعو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الهنغارية بأكملها إلى جانب الوزارات والهيئات التنظيمية من أجل التطوير المشترك للمؤشرات. كانت مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الأرجح نتيجة النشاط الاستباقي المبكر لأمين المظالم [18].

وظائف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المستخدمة

- ✓ النصح والمشورة
- ✓ معالجة الشكاوى
- ✓ التعاون
- ✓ المراقبة

في كثير من الحالات، يمكن أيضاً وضع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في سياق لجعلها أكثر صلة بالسياق الوطني - لا سيما عندما يتعلق الأمر بتحديد مجموعات معينة معرضة لخطر التمييز في سياق وطني معين. أهداف ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة عالمية وعامة ولا تذكر في كثير من الأحيان المجموعات المعرضة للخطر بشكل خاص في بلدان محددة لأن هذا يختلف بشكل كبير.

مثال: ضمان تمثيل أولئك الذين تخلفوا عن الركب في البيانات - التعاون بين لجنة المساواة وحقوق الإنسان مع مكتب الإحصاءات الوطنية، المملكة المتحدة

عملت لجنة المساواة وحقوق الإنسان (EHRC) بشكل مباشر مع مكتب الإحصاءات الوطنية (ONS) في سياق أهداف التنمية المستدامة. كان الهدف من هذه المشاركة هو تحسين نظام جمع البيانات وجودتها بما يتماشى مع النهج القائم على حقوق الإنسان على البيانات. على وجه التحديد، من خلال المشاورات المباشرة مع مكتب الإحصاءات الوطنية، وكان يهدف إلى تحسين جودة جمع البيانات الوطنية حول عدم المساواة والتمييز.

تعاملت المفوضية مع مكتب الإحصاء الوطني. تتضمن المكالمات / التوصيات المحددة ما يلي:

- جعل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة أكثر صلة بالسياق المحلي، لا سيما من خلال إيجاد مصادر البيانات المناسبة.
- العمل على تعزيز تصنيف البيانات من خلال تحديد المجموعات ذات الصلة، لا سيما تلك التي تُركت في الخلف من حيث ارتفاع مخاطر التعرض للضرر أو الإساءة أو التمييز أو الحرمان، والمتغيرات الأخرى التي يجب تصنيف البيانات عبرها.
- اتباع نهج أصحاب المصلحة المتعددين لتأميم المؤشرات العالمية. على وجه الخصوص، إشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في تطوير المؤشرات الوطنية التكميلية.

كما حددت اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان المشكلات المتعلقة بفجوات البيانات، ويرجع ذلك أساسًا إلى نقص الإبلاغ، بشأن العنف ضد النساء والفتيات. وبشكل أكثر تحديدًا، تشمل هذه الثغرات المتعلقة بالبيانات المتعلقة بالعنف الجنسي، والتسجيل الرسمي غير المرضي للبلاغات من قبل الشرطة، واستبعاد كبار السن من جمع البيانات.

يتمثل أحد العناصر المهمة في المشاركة الرسمية مع مكتب الإحصاء الوطني في أن اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان تجلس في المجموعة الاستشارية الفنية لمركز المساواة والشمول في المكتب الوطني للإحصاء، وهي مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين في بيانات وتحليل المساواة بهدف تحسين قاعدة الأدلة ذات الصلة.

شاركت اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان أيضاً في المساهمة في جوانب حقوق الإنسان في تعداد المملكة المتحدة لعام 2021. وقد دعت إلى تمثيل أكبر للمجموعات المحمية، وكذلك لضمان أن يقوم مسح المواقف الاجتماعية البريطاني بجمع معلومات جديدة حول التحيز القومي.
من خلال عناصر المشاركة هذه، تهدف اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان إلى تعزيز تصنيف البيانات وتحسين جمع البيانات حول مجموعات محددة، الأمر الذي من شأنه أن يسمح برصد أكثر فعالية للتقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

الدروس المستفادة

- إن تفويض وخبرة لجنة المساواة وحقوق الإنسان بشأن قضايا المساواة يمنحها أساسًا قويًا لتقديم المشورة بشأن ضمان تمثيل الفئات ذات الصلة في البيانات.
- وفرت بعض نقاط الدخول المحددة للمشاركة مثل المجموعة الاستشارية التقنية في مركز المساواة والشمول، واستقصاء المواقف الاجتماعية البريطانية، سبلًا استراتيجية للمشاركة.
- وضع المؤشرات في السياق في هذه الحالة يعني أنه يمكن تولي الفئات غير المشار إليها في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

وظائف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المستخدمة

✓ النصح والمشورة

✓ التعاون

2.1.3 النقاط الرئيسية

المشاركة الاستراتيجية في مراقبة الأطر والمبادرات

- تتمثل الخطوة الأولى المهمة في تحديد أطر الرصد ذات الصلة بالمشاركة في رسم خرائط وتحديد هياكل الرصد ذات الصلة على المستوى الوطني. قد تكون هناك أطر قائمة لرصد حقوق الإنسان، على سبيل المثال، ويمكن مواءمتها بشكل فعال مع أطر رصد أهداف التنمية المستدامة.
- يعد الافتقار إلى الوعي بالنهج القائم على حقوق الإنسان فيما يتعلق بالرصد والمؤشرات من جانب مؤسسات الدولة الأخرى تحديًا كبيرًا يتطلب مشاركة نشطة للتغلب عليه.
- أن تصبح جزءًا نشطًا من مبادرات المراقبة يمكن أن يجعلها أكثر فعالية من تقديم المشورة من منظور خارجي.

تحديد المؤشرات والقياسات التكميلية

- خبرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في النهج القائم على حقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية لتطوير المؤشرات ورصدها.
- تسمح المؤشرات السياقية بإدراج المجموعات أو القضايا التي تؤثر على أهداف التنمية المستدامة وإدراك حقوق الإنسان غير المشار إليها في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في مبادرات البيانات الوطنية كقياسات تكميلية.
- خبرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في قضايا المساواة تمنحها أساسًا قويًا لتقديم المشورة بشأن ضمان تمثيل المجموعات ذات الصلة في البيانات بما في ذلك من خلال تطوير المؤشرات التكميلية لتعكس القضايا المعينة التي تواجهها، أو من خلال التصنيف (انظر القسم 2.2 لمزيد من الإرشادات حول التصنيف).
- التحديد الاستراتيجي للأطر المؤسسية، ومجموعات العمل الفنية ونقاط الاتصال لتطوير المؤشرات ورصدها، وعمليات جمع البيانات والاستطلاعات المحددة، ضرورية لضمان المشاركة الفعالة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل المساعدة في سد الثغرات من منظور حقوق الإنسان.
- حيثما كان ذلك مناسبًا، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان نشر آراء مع توصيات محددة لتوفير أساس واضح للمشاركة وتطوير المؤشرات التكميلية.
- تتطلب المشاركة في تطوير أو تكييف القياسات التكميلية عملية مشاركة، وحيثما أمكن، يمكن أن تصبح جزءًا من مجموعة عمل فنية محددة أو هيئة رسمية أخرى تسهل مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتزيد من احتمالية أخذ مشورة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الاعتبار.
- خلق فهم مشترك بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الإحصائية الوطنية أو الهيئات الأخرى ذات الصلة يمكن أن يساعد في بناء خطة مشترك منذ البداية ويساعد في تقليل مقاومة توصيات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

2.2 تصنيف البيانات دون استثناء أحد من الركب

2.2.1 قياس عدم المساواة: الفروقات والفرص في إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

يعرف **التمييز** عموماً، بموجب القانون الدولي، بأنه **أي تمييز أو استبعاد أو تفضيل** يستند إلى **أسس محددة للتمييز** يكون **الغرض منها أو أثرها إبطال أو إضعاف قدرة الفرد** على التمتع بحقوقه الإنسانية. كما يعد عدم التمييز مبدأً شاملاً مطبقاً على كل ممارسات المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان.

كما هو موضح في القسم 1.4.1 ب، فإن حقوق الإنسان عالمية وينبغي التمتع بها دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو الإعاقة أو حالة الولادة أو "أي وضع آخر". كما قد تضيف مختلف المعاهدات والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان أسباب مختلفة محظورة للتمييز (تسمى أحيانا أيضاً "الخصائص المحمية من التمييز")، تبعاً لتركيزها.

يمكن أن تحول عدم المساواة والتمييز دون إحراز تقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وإعمال جميع حقوق الإنسان. ولكي تكفل الدول ممارسة حقوق الإنسان دون تمييز من أي نوع، يجب القضاء على التمييز رسميا وبشكل جوهري [19]. وفي خطة عام 2030، وفي نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء تلك المؤشرات، هناك عدة نهج تكميلية مقترحة لمعالجة هذا الأمر: تصنيف البيانات (الذي نوقش هنا)؛ والنهج المتعلقة بالبيانات (التي نوقشت هنا)؛ وتطوير النهج التكميلية التي يمكن اتباعها في مجال المؤشرات. ووضع مؤشرات محددة و/أو طرق لجمع البيانات. يعد تصنيف البيانات وسيلة لرصد التقدم غير المتكافئ لمختلف فئات السكان [20]. كما أبرزت هيئات حقوق الإنسان أيضاً، أن تقييمات الحاجة إلى قوانين وسياسات وتدابير خاصة ذات صلة ينبغي أن تتم على أساس بيانات دقيقة، مصنفة على أساس أسباب محددة للتمييز [21]، وبمشاركة تلك الجماعات المعنية في بلد معين.

ويعد تصنيف البيانات طريقة حاسمة لتمثيل النتائج غير المتكافئة، ومن ثم فهو مفيد لقياس المساواة الشكلية والضمنية. كما أن التصنيف وسيلة قوية للحصول على معلومات عن مختلف جوانب المساواة في الحصول على السلع والخدمات فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

واعترافاً بالدور الذي يلعبه عدم المساواة والتمييز في إعاقة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتعهد خطة عام 2030 "بعدم ترك أحد وراءه"، معترفا بأهمية "البيانات عالية الجودة وفي الوقت المناسب والموثوقة والمصنفة" في هذا الصدد [22]. وتحقيقاً لهذه الغاية، يسعى الهدف 17.18 بكل وضوح إلى "زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة والموثوقة في الوقت المناسب والمصنفة حسب الدخل ونوع الجنس والعمر والعرق وحالة الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية".

غير أن الاقتراحات أو المتطلبات المتعلقة بالخصائص التي ينبغي أن يعكسها التصنيف تختلف اختلافاً كبيراً عن المؤشرات المتعلقة بالأهداف السبعة عشر. وهذا يعني أن البيانات المصنفة ليست دائما مطلوبة من خلال مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، حتى في الحالات التي تتضمن وجود نسبة من التفاوت بحيث تتطلب جمع بيانات منفصلة.

فعلى سبيل المثال، في الجدول أدناه، يمكننا أن نرى أن الخصائص المقترحة التي قد تنعكس في التصنيف يمكن أن تتباين، مما يجعل من الصعب استنباط نهج متماسك.

المؤشر المستهدف والمؤشر ذي الصلة	التصنيف المقترح في المؤشرات والبيانات الوصفية المرتبطة بها
الهدف 1.4: بحلول عام 2030، يهدف إلى ضمان أن يتمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء، بحقوق متساوية في الموارد الاقتصادية، فضلاً عن الحصول على الخدمات الأساسية، والملكية والسيطرة على الأراضي وغيرها من أشكال الملكية، والميراث، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة المناسبة والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل البالغ الصغر. المؤشر 2.4.1 نسبة مجموع السكان البالغين الذين يحصلون على حقوق حيازة مضمونة للأرض، (أ) الذين حصلوا على وثائق معترف بها قانونا، و(ب) الذين يرون أن حقوقهم في الأرض مضمونة، حسب الجنس ونوع الحيازة.	• تشير صياغة الهدف إلى أن يشمل النطاق الكامل للتجزئة أيضاً 'الفقراء والضعفاء'. • ولا يشمل التصنيف المقترح في نص الجزء (ب) المؤشر والبيانات الوصفية ذات الصلة سوى نوع الجنس ونوع الملكية. • قد يؤدي ذلك إلى استبعاد الفئات المعرضة لخطر متزايد من عدم الحصول على حقوق حيازة مضمونة، مثل الشعوب الأصلية وسكان الأحياء الفقيرة والمشردين داخليا والأقليات واللاجئين، من بين فئات أخرى.
الهدف 10.3 كفالة تكافؤ الفرص والحد من أوجه عدم المساواة في النتائج، بما في ذلك عن طريق القضاء على القوانين والسياسات والممارسات التمييزية وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات المناسبة في هذا الصدد. المؤشر 10.3.1 (و16.ب.1): نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصيا للتمييز أو المضايقة في الأشهر الاثني عشر الماضية على أساس التمييز المحظور بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.	• المؤشر 10.3.1 (و16.ب.1) يشير فقط إلى "نسبة السكان". إذا كان سيتم قياس عدم المساواة في النتائج، يجب تصنيف البيانات وفقاً للأسباب المحظورة للتمييز المكرسة في قانون حقوق الإنسان. • وتشير البيانات الوصفية لهذا المؤشر إلى أسباب التمييز المحظورة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وتوصي جامعي البيانات بتحديد قوائم أسباب التمييز ذات الصلة والمجدية من حيث السياق. [23] • وقد أدمجت وحدة المسح 10.3.1 (و16.ب.1) في الدراسة الاستقصائية 16 لمؤشرات تحقيق المساواة وهي تجميع لجميع المؤشرات المتعلقة بتحقيق المساواة والمستندة إلى الاستقصاء. وتتضمن الدراسة الاستقصائية أيضاً وحدة ديمغرافية تسعى إلى تعزيز تصنيف البيانات على نحو مفيد.

2.2.2 البيانات المتاحة عن الأشخاص المتروكين خلف الركب

على الرغم من النية العامة لخطة عام 2030 في تصنيف البيانات وفقاً لجميع الخصائص المبينة في الهدف 17.18، لا تزال هناك - بعد 6 سنوات من تنفيذه - تحديات خطيرة حول قدرة المنظمات غير الحكومية على تصنيف البيانات على أساس الخصائص المقترحة، ناهيك عن إجراء تصنيف كامل وفقاً لأسباب التمييز المدرجة في الأدوات الدولية لحقوق الإنسان.

وبطبيعة الحال، يمكن تحقيق مستوى معين من التصنيف على مستوى الدول من خلال الإحصاءات، على أساس استخدام عناصر تحديد معينة لتعكس خصائص معينة، وتظل الإحصاءات واحدة من أهم الطرق لجمع البيانات المصنفة لأنها دورية على مستوى الدول.
ويمكن أن تساعد المسوحات والاستقصاءات المحددة التي تجريها مكاتب الإحصاء الوطنية في الحصول

وتعد **تعدادات السكان والمساكن** مصدراً فريداً للبيانات يتيح جمع إحصاءات مفصلة عن السكان وخصائصهم، بما في ذلك التنظيم والتكوين والتوزيع المكاني. ويشكل جمع البيانات الشامل والمتزامن والدوري عموماً عن الأفراد أداة أساسية لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة على مستوى البلدان، وتقييم البيانات التي تصدر عنها دوريا.

إن للتعدادات إمكانات كبيرة تتعلق تحديداً بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ورصد العديد من أهداف التنمية المستدامة، بالنظر إلى مجموعة المواضيع التي تغطيها، كما يمكنها قياس التقدم المحرز فيما يتعلق بالمؤشرات السكانية، أي تلك التي تشير إلى الأفراد أو الأسر من بين أمور أخرى.

على بيانات أكثر تفصيلا، إما على أساس أحجام عينات أصغر، أو على التركيز على مسائل محددة. فإذا ما ركزت الدراسات الاستقصائية المستهدفة على نطاق أصغر، على سبيل المثال، يمكن جمع البيانات على أساس مستهدف لسد بعض الفجوات، ولكن ليس كلها بأي حال من الأحوال. ومع ذلك، تمثل الدراسات الاستقصائية الأصغر مصدراً رئيسياً للمعلومات ومجالاً يكون فيه التعاون بين مكاتب الإحصاء الوطنية ومنظمات حقوق الإنسان الوطنية ذا صلة خاصة، على سبيل المثال، في مرحلة التصميم.

يشكل التصنيف الكامل للبيانات في النظم الإحصائية الوطنية تحديا كبيرا أيضاً بسبب مسائل تتعلق بالقدرات والتمويل. وهناك عدد قليل من مكاتب الإحصاء الوطنية، إن وجدت، القادرة على جمع بيانات متماشية مع جميع مؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ناهيك عن إمكانية تصنيف هذه البيانات وفق المعيار الكامل لما هو مطلوب. وفي بعض الحالات، تعني مسائل القدرات أن مكاتب الإحصاء الوطنية لا تملك ببساطة ما يكفي من الموظفين والموارد والوقت لتحقيق الالتزام الكامل بما هو مطلوب. وفي حالات أخرى، ولا سيما من منظور حقوق الإنسان، قد يكون هناك نقص في فهم أسباب التمييز التي يحظرها القانون، وكيفية تصنيف البيانات على هذا الأساس.

وقد تكون هناك أيضاً قيود قانونية وسياسية تتعلق بالاعتراف بجماعات محددة، وبالتالي بجمع البيانات عن حالتها. وكثيراً ما يرتبط ذلك بحساسيات خاصة بسياقات محددة تتعلق بالاعتراف بفئات محددة من أصحاب الحقوق أو قبول بعض أسباب التمييز المحظورة مثل الميول الجنسي والهوية الجنسانية والشعوب الأصلية وبعض الأقليات الإثنية وغيرها من الجماعات. وفي بعض الحالات، قد تكون هذه الحساسيات مسيسة إلى حد كبير، وقد يلعب تردد أو خوف مجموعات محددة من أصحاب الحقوق دورا في منعهم من تحديد هويتهم

- لا سيما إذا تعرضت المجموعة المعنية للاضطهاد أو التهديد. كما أن التصنيف حسب مكاتب الإحصاء الوطنية قد لا يكون ممكنا ببساطة إذا لم تكن المجموعة المعنية معترفا بها قانونيا في بلد معين، أو لم تكن هناك مشورة قانونية واضحة بشأن فئات الأشخاص. ويمكن أن تقدم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مشورتها القانونية أو أن تتعامل مع الوزارات المعنية في هذا الصدد لضمان إمكانية إدراج مجموعات محددة في البيانات الرسمية.

مثال: إدراج معرف "لمزدوجي الجنس" في التعداد الوطني في كينيا

كان تواري الأشخاص مزدوجي الجنس عن الأنظار ونقص البيانات عن العوائق التي يواجهونها يشكل مصدر قلق للجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان. ويعترف قانون الأشخاص المحرومين من الحرية في كينيا والأحكام السابقة الصادرة عن المحكمة العليا، والتي شاركت فيها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بحقوق الأشخاص مزدوجي الجنس. وفي عام 2017، أنشأ النائب العام مجموعة عمل محددة للتحقيق في الإصلاحات السياسية والقانونية والمؤسسية والإدارية اللازمة لحماية حقوق الأطفال والبالغين منهم.

ويعتبر هذا العمل جزءاً من مجموعة من الاستراتيجيات التي نفذتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لضمان إدراج المجموعات الحائزة على الحقوق في التعداد الوطني. وقدمت اللجنة الاستشارية إلى المكلفين بالواجب بشأن القوانين والسياسات، وقامت بحملة إعلامية عن طريق الإذاعة والتلفزيون ووسائط التواصل الاجتماعي لتوعية الأشخاص في كينيا بإشراك مجموعات معينة.

وقد وفر إدراج المركز الوطني لحقوق الإنسان في اللجنة الفنية المعنية بالتعداد، التي استضافها المكتب الوطني الكيني للإحصاء، زخما كبيرا لهذه القضية حيث تمكن المركز من تقديم المشورة والضغط بفاعلية لإدراجهم في التعداد.

واختتمت هذه العملية بإدراج "مزدوجي الجنس" كجنس ثالث في استبانة التعداد. وسيؤدي ذلك إلى تحسين البيانات عن هذه المجموعة التي يمكن أن تغذي المناقشات الجارية حول الإصلاحات المؤسسية والإدارية لحماية حقوقهم.

الدروس المستفادة

- كان البناء على المجموعات المحددة تاريخيا والعمل مع المؤسسات الأخرى عاملا أساسيا لنجاح هذا العمل.
- يعتبر إشراك اللجان الفنية الإحصائية الرسمية أمرا مفيدا كاستراتيجية للدعوة لإحداث تغيير من "الداخل".
- كان لمكتب المدعي العام ووزارة العدل دور المستشار القانوني للحكومة. وتمكنت من تقديم رأي بشأن الأساس القانوني لإدراج فئة مزدوجي الجنس في التعداد.

استخدمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

✓ النصح والمشورة

✓ التعاون

✓ التعزيز

2.2.3 تحديد المتروكين خلف الركب

يمكن للهيئات الدولية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تؤدي دوراً هاماً في تحديد الأقليات المتروكة خلف الركب من حيث قدرتها على التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بها أو من حيث التنمية المستدامة.

- وتجري المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تحقيقات وبحوث، وتتعامل مع مجموعات محددة من أصحاب الحقوق وتجمع بيانات الشكاوى. ويمكن أن تدعم جميع هذه الأنشطة تحديد فئات محددة تتعرض للتمييز في سياقات معينة، فضلاً عن القضايا التي تواجهها.
- وكثيراً ما تسلط الهيئات الدولية لحقوق الإنسان الضوء على حالات محددة أو اتجاهات عامة تواجه فيها مجموعات أصحاب الحقوق أو الأقليات المتروكة خلف الركب التمييز أو عدم المساواة.

ويمكن استخدام توصيات الهيئات الدولية لحقوق الإنسان لتحديد الجماعات المتروكة خلف الركب، أو التي تتعرض لخطر التحول الى أقليات. كما تقدم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقاريرها إلى الهيئات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان بشأن طائفة من قضايا حقوق الإنسان، رهنا بتركيز المعاهدة المعنية أو على هيئة حقوق الإنسان الأخرى التي تقدم تقاريرها إليها. واستنادا إلى عملهم، فإنهم كثيراً ما يقدمون معلومات مفصلة في هذه التقارير عن الجماعات المتروكة خلف الركب أو المعرضة لخطر التمييز. وتأخذ الهيئات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان هذه المعلومات في الاعتبار عند استعراضها لتقارير الدول أو حالة حقوق الإنسان في بلد معين، وكثيراً ما تنعكس المعلومات التي تقدمها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ملاحظاتها أو توصياتها. ومن خلال تحديد الأشخاص الذين تعرضوا للتمييز في تقاريرهم إلى الهيئات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، يمكن أن تدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تحليلاً أكمل من جانب هذه الهيئات، وتوصيات أكثر استهدافا يمكن استخدامها بدورها لإثراء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأولويات جمع البيانات.

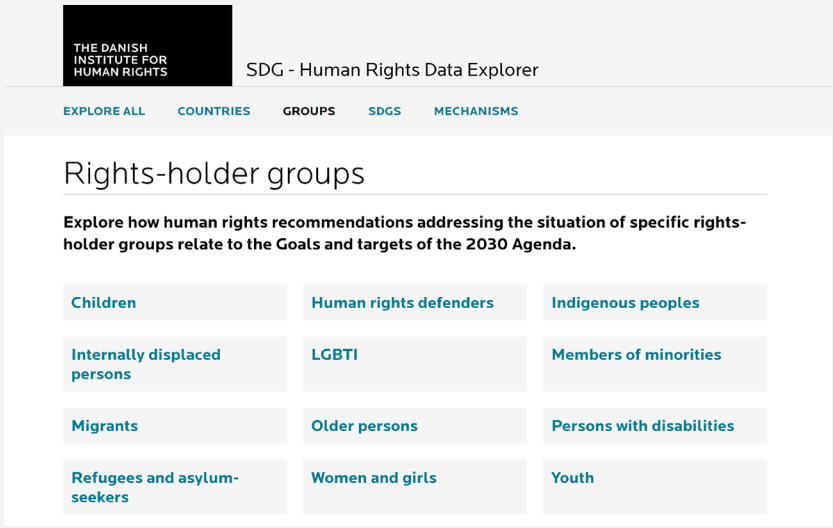

أهداف التنمية المستدامة - مستكشف بيانات حقوق الإنسان يتيح استكشاف 150,000 توصية وملاحظات من خلال 67 آلية رصد للنظام الدولي لحقوق الإنسان – وكثير منها ذو صلة مباشرة بما يلي:

- تحديد المجموعات المتخلفة عن الركب أو التي تعاني من التمييز
- تحديد المجالات التي تحتاج إلى بيانات مفصلة؛
- تحديد الفجوات القانونية والسياسية والعملية لضمان إعمال حقوق الإنسان والمساواة.

يمكن تصفية المعلومات حسب البلد، والمجموعة المتأثرة من أصحاب الحقوق (التي لها أهمية خاصة لتوجيه جهود التصنيف)، وأهداف التنمية المستدامة وغيرها من البارامترات ذات الصلة.

متوفر في: http://sdgdata.humanrights.dk

ونظرا إلى خبرتها في معالجة عدم المساواة والتمييز اللذان يؤثران على التمتع بحقوق الإنسان من خلال طائفة واسعة من وظائفها، يمكن أن تضطلع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بدور هام على الصعيد الوطني في دعم تحديد الفئات المشمولة بأسباب التمييز المحظورة، أو التي لا تستطيع التمتع الكامل بحقوقها بسبب التمييز. في المثال أدناه من كينيا إحدى الطرق التي أنجزت من خلالها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هذا العمل. كما قد يكون لدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بيانات من عمليات الرصد، أو البحث، أو الشكاوى، أو التحقيقات المحددة التي يمكن أن تسهم في تحديد هذه المجموعات بشكل أكثر دقة.

مثال: تحديد الفئات المتروكة من الركب في كينيا

ومن أجل تحديد المجموعات التي تخلفت عن الركب، ومعالجة الفجوات في البيانات، قام تعاون بين اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان والمكتب الوطني الكيني للإحصاء للعمل على تحديد هذه المجموعات في المجتمع الكيني. بدأت عملية تحديد المجموعات التي تخلفت عن الركب بتنظيم ورش عمل مشتركة بين اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان والمكتب الوطني الكيني للإحصاء والتي تم تنفيذها بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في عام 2017. وكان الهدف من هذه الاجتماعات تحديد الفجوات في البيانات. ونتيجة لذلك، وضعت المؤسستان قائمة أولية تضم 28 مجموعة سكانية معرضة لخطر التخلف عن الركب في كينيا.

الدروس المستفادة

أثبتت اعمال اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان والمكتب الوطني الكيني للإحصاء بشكل مشترك للمجموعات التي يتم تركها خلف الركب، خطوة مهمة نحو جمع البيانات في عدد من المجالات الرئيسية، وذلك بسبب ضمها جزئيا إلى تعداد السكان والإسكان لعام 2019.

2.2.4 تقديم المشورة في تصنيف البيانات

إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في وضع فريد يمكنها من دعم تحسين تصنيف البيانات وضمان أن تبرز أسباب التمييز المحظورة في الجهود الوطنية لجمع البيانات، وضمان اتخاذ تدابير كافية لمعالجة أوجه التفاوت التي أبرزتها البيانات.

مثال: ضمان تصنيف البيانات وفقاً لأسباب محظورة للتمييز في جنوب إفريقيا

تعاونت لجنة جنوب إفريقيا لحقوق الإنسان مع هيئة الإحصاء لجنوب إفريقيا ومفوضية حقوق الإنسان من أجل وضع منهجية لدعم إعادة تصنيف المؤشر 10.3.1 ('نسبة السكان الذين يبلغون عن شعورهم شخصيا بالتمييز أو المضايقة خلال الأشهر الاثني عشر الماضية على أساس التمييز المحظور بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان') من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني.

وفي تقرير يهدف إلى المساهمة في تقرير جنوب إفريقيا لعام 2019، سلطت اللجنة الضوء على أنها "تقدم تقارير سنوية باستمرار بأن شكاوى عدم المساواة تشكل أكبر نسبة من الشكاوى التي تتلقاها على الصعيد الوطني" وأن "الشكاوى المتعلقة بعدم المساواة تشكل باستمرار أكبر عدد من الشكاوى الواردة على مدى السنوات الست الماضية". وبذلك، يسلط الضوء على أهمية البيانات الخاصة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المساهمة في فهم أفضل لأهداف التنمية المستدامة الخاصة بالمساواة وعدم التمييز مثل 10.3 (ضمان تكافؤ الفرص والحد من عدم المساواة في النتائج، بما في ذلك عن طريق القضاء على القوانين والسياسات والممارسات التمييزية وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات المناسبة في هذا الصدد) وكذلك أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي يتأثر تحقيقها سلبا بالتمييز وعدم المساواة.

ولذلك، شددت اللجنة على أن استمرار الشكاوى المتصلة بعدم المساواة يشير إلى الحاجة إلى برامج تعليمية وإصلاح السياسات لتعزيز مزيد من التماسك الاجتماعي. وأوصت أيضاً بأن يتضمن تقرير الشبكة هذه البيانات، فضلاً عن الإشارة إلى خطة العمل الوطنية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، لأنه من الضروري أن تقضي الحكومة على عدم المساواة الأفقية (الحالة) والرأسية (الاقتصادية) على نحو شامل .[24]

ونظرا للقيود الخطيرة التي تحد من قدرة البيانات الوطنية، فإن التصنيف الكامل ليس ممكنا دائما. وهذا يعني أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في تعاملها مع المنظمات غير الحكومية، كثيراً ما تحتاج إلى اتخاذ خيارات استراتيجية بشأن ما هو ممكن، وأشكال جمع البيانات التي يمكن أن تدعم التصنيف المطلوب. قد يعني هذا التركيز على عدد قليل من القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية أو على عملية جمع بيانات معينة.

مثال: العمل مع الإحصاءات لإنتاج بيانات مصنفة في كينيا

عملت اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان والمكتب الوطني الكيني للإحصاء في كينيا لعام 2019 لدعم انتاج بيانات مفصلة من خلال الاحصاء.

كما أشرفت اللجنة على عملية إعداد وتنفيذ التعداد التجريبي الذي أجري في أغسطس 2018 والذي شمل 12 مقاطعة. وتجرى هذه العملية عموماً قبل عام من التعداد الرئيسي، لاختبار الأدوات والجوانب اللوجستية. ودعم المركز هذه العملية من خلال المشاركة بفاعلية في إدخال الأدوات وإعداد دليل للتعداد والمشرفين ووضع وحدات تدريبية وتدريب المدربين، ومرافقة ضباط آخرين على الأرض في محطات مختارة وشهدوا مباشرة كيفية إجراء عملية التعداد التجريبي وأي تحديات/ثغرات تنشأ. بالإضافة إلى المشاركة في التقرير المحلي النهائي لتقييم التجربة. وأتاحت لهم جميع هذه الأنشطة فرصة الإشراف على العملية ودعمها عن كثب.

حلقات عمل مشتركة بين المركز الوطني لحقوق الإنسان والمكتب الوطني الكيني للإحصاء، بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتحديد الفجوات في البيانات. ونتيجة لذلك، وضعت المؤسستان قائمة أولية تضم مجموعة سكانية معرضة لخطر التخلف عن الركب في كينيا.

↓

ينضم المركز إلى لجنة العمل الفنية التابعة لهيئة الاحصائات العامة للسكان في كينيا لعام 2019 ويشارك في العملية التحضيرية والدراسة التجريبية لعام 2018.

↓

تنفيذ تعداد السكان والإسكان في كينيا لعام 2019، بما في ذلك فئة مزدوجي الجنس، ومعرفات معينة "السكان الأصليين" وذوي الإعاقة.

↓

إنشاء الفريق العامل الفني المعني بإحصاءات ذوي الإعاقة في عام 2020.

الدروس المستفادة

- يتعين اتخاذ خيارات استراتيجية بشأن جدوى التصنيف، وكيفية القيام بذلك، وما هي المعلومات التي يمكن استخدامها.
- كانت العملية تقنية للغاية وتتطلب تدريباً وحواراً ومشاركة مستمرين.
- كان للخبرة الفنية للمركز فائدة جوهرية لضمان أن اعتبارات المساواة وعدم التمييز جزء لا يتجزأ من المناقشات الفنية.

استخدمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

✓ التعزيز
✓ النصح والمشورة
✓ التعاون

2.2.5 المغزى الرئيسي

تحديد الفئات المتروكة خلف الركب

- يمكن أن تدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمعلومات الواردة من الهيئات الدولية لحقوق الإنسان تحديد الجماعات المشمولة بأسباب التمييز المحظورة، أو التي لا تستطيع التمتع الكامل بحقوقها بسبب التمييز.
- قد يكون من الصعب ضمان إدراج مجموعات محددة أو معرفات أو خصائص محددة في مبادرات جمع البيانات الرسمية بسبب مسائل تعريفية أو قانونية. وفي بعض الحالات، يمكن أن تساعد إشراك وزارات، أو إدارات العدل، أو حقوق الإنسان، أو مكاتب المدعين العامين، في توفير أساس قانوني لإدراجها. ويمكن أيضاً أن تقدم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مشورتها القانونية الخاصة أو أن تعمل مع الوزارات المعنية في هذا الصدد لضمان إمكانية إدراج مجموعات محددة في البيانات الرسمية.
- ومن الضروري وضع خطة مشترك والتفاهم المشترك بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن المجموعات التي تتخلف عن الركب لضمان إمكانية النظر في هذه الفئات في البيانات الرسمية.

الدعم وتقديم المشورة بشأن تصنيف البيانات

- يعد تصنيف البيانات طريقة حاسمة لتمثيل النتائج غير المتكافئة، ومن ثم فهو مفيد لقياس المساواة الشكلية والضمنية.
- ويمكن أن تدعم خبرة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وولايتها بشأن المساواة وعدم التمييز تقديم المشورة بشأن التزامات الدولة التي يتعين إدراجها في تصميم وجمع البيانات.
- قد يكون هناك عدم فهم من جانب مكاتب الإحصاء الوطنية لأسباب التمييز التي يحظرها القانون، وكيفية تصنيف البيانات على هذا الأساس.

- ومن المهم اتخاذ خيارات استراتيجية وواقعية بشأن جوانب تصنيف البيانات التي يجب التركيز عليها عند التعامل مع المنظمات غير الحكومية.
- ويمكن أن تقوم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بتحديد المبادرات الرئيسية لجمع البيانات على أساس الخيارات الاستراتيجية بشأن جدوى التصنيف، وكيفية القيام بذلك، وما هي المعلومات التي يمكن استخدامها من أجلها.
- الحوار المستمر بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومكاتب الإحصاء الوطنية، فضلاً عن الهيئات الحكومية المسؤولة عن الاعتراف القانوني بأسباب محددة للتمييز، أمر بالغ الأهمية لضمان التفاهم المتبادل وتقديم الدعم الفني من منظور حقوق الإنسان.

2.3 سد فجوات البيانات: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

2.3.1 توافر البيانات وفجواتها

من أهم التحديات التي تواجه رصد التقدم المحرز في مجال تحقيق هذه أهداف التنمية المستدامة، نقص البيانات أو قلة جودة البيانات. وخلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ هذه المعايير، دأبت البلدان على الإبلاغ عن التحديات المعلقة المتصلة بالمنهجية (1) المتعلقة بمؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين العالمي والوطني، و(2) جمع البيانات، و(3) التحليل الإحصائي [25]. ولا تزال كل من القدرة الإحصائية المؤسسية المحدودة، والفجوات الكبيرة في البيانات، والافتقار إلى بيانات مفصلة كافية، تعيق قدرة البلدان على الكشف عن حالة أشد السكان ضعفا وعلى تقديم تقارير كافية بناء على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

فمن ناحية، تبرز القيود المفروضة على إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة كما هو موضح في الفرع 2.1.3 الحاجة إلى بذل جهود متضافرة لتحسين التوافر العام للبيانات المتعلقة بمختلف جوانب أهداف التنمية المستدامة من أجل قابلية المقارنة على الصعيد العالمي، بما في ذلك البيانات المصنفة. ومن ناحية أخرى، فإنها تبرز الطلب على البلدان لاستكمال الإطار العالمي بمؤشرات حقوق الإنسان ذات الصلة على الصعيد الوطني واستكمال جمع البيانات مقابل مؤشرات التنمية المستدامة العالمية بمعلومات من مصادر بيانات أخرى.

إن عدد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة مرتفع. لا توجد في أي بلد القدرة على تلبية جميع متطلبات البيانات لقياس جميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بنسبة 100٪. وتواجه البلدان تحديات مختلفة ولديها فجوات في البيانات في مجالات مختلفة، ولكن جميعها بها فجوات في البيانات.

هناك إجماع عام على ضرورة زيادة القدرات الإحصائية، ولكن لا يمكن إنتاج جميع بيانات هذه الإحصاءات عن طريق الإحصاءات الرسمية باستخدام الأساليب التقليدية، ويلزم الحصول على بعض بيانات هذه الإحصاءات من نظم إحصائية رسمية خارجية، وإلا فيستحيل الحصول على بيانات مصنفة لضمان "عدم تخلف أحد عن الركب". ويتمثل التحدي أيضاً، في ضمان جودة هذه البيانات وحيادها [26].

إن واقع النظام البيئي الحالي للبيانات لكون لا تنتج جميع الإحصاءات والبيانات عن مكاتب الإحصاء الوطنية. وقد ازداد حجم البيانات والتكنولوجيات المتاحة وعدد منتجي البيانات ولا تزال في ارتفاع. وقد أثبتت ثورة البيانات أهمية البيانات الموثوقة، وعزز خطة عام 2030 الحاجة إلى مؤشرات قابلة للمقارنة وبيانات مصنفة ومتنوعة وعالية الجودة تسمح برصد التقدم المحرز.

من خلال استخدام مختلف وظائفها للتعامل مع بيانات حقوق الإنسان والبيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، ومن خلال ربط ذلك بالالتزامات الضرورية لحقوق الإنسان وغيرها من التزامات حقوق الإنسان، تضطلع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بدور هام في ضمان المساءلة والتدقيق في البيانات. ومن خلال استخدام أدوار الرصد والمشورة على وجه الخصوص، فإنها تؤدي دوراً هاماً في "شبكة المساءلة" الضرورية لضمان تحقيق التنمية المستدامة والتقدم في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا المسعى، تعد مكاتب الإحصاء الوطنية شريكا مكملاً وضرورياً.

2.3.2 أنظمة البيانات البيئية المتنوعة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كمنتج للبيانات

إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي نفسها أيضاً منتجة للبيانات، وبالتالي فهي تشكل أحد المصادر الرئيسية في النظام البيئي المتنوع للبيانات في بلد ما. وهذا الدور تتداخل فيه العديد من وظائف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما ان استقلالهيتها ومعرفتها بحقوق الإنسان يضعها في موقع متميز لتقديم معلومات موثوقة ذات صلة بحقوق الإنسان.

تنطوي اهمية ثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة تحديدا على دمج البيانات التقليدية والجديدة، وضمان البيانات المفتوحة التي يتم إنتاجها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان، مع مراعاة هدف تحسين حياة الافراد (مجموعة الأمم المتحدة لثورة البيانات، 2014). ويمكن الاعتماد على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لسد الحاجة إلى بيانات كمية ومعلومات نوعية خاصة.

وعلى الرغم من أن مكاتب الإحصاء الوطنية هي عناصر فاعلة واضحة في ضمان تحقيق والمساءلة بشأن أهداف التنمية المستدامة على صعيد البلدان، فقد تطورت اختصاصاتها. وبالإضافة إلى مسؤولياتها التاريخية في جمع البيانات، فقد أخذت على عاتقها دورا استشاريا أكثر نشاطا بكثير، حيث تطورت من منتجي البيانات الوحيدين إلى المنسقين، وأدارت مدخلات مختلفة للبيانات من النظام الأوسع للبيانات، وضمنت جودة البيانات ومواءمتها. وتواجه الإحصاء الوطنية تحديات جديدة في أوساط الحاجة المتزايدة إلى المعلومات. وتشمل بعض أهمها، الاعتراف الرسمي بالبيانات المنتجة خارج بيئة البيانات التقليدية، وفي كثير من الحالات بدون إطار إحصائي. ولا تشمل هذه العملية البيانات التي يولدها المواطنون فحسب، بل تشمل أيضاً البيانات التي تجمعها مؤسسات الدولة الأخرى مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

يمكن تلخيص مقاصد المعلومات التي تنتجها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على النحو التالي:

الأغراض الرئيسية للبيانات التي تنتجها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

1. الوفاء بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

- تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على النهوض بحقوق الإنسان.
- تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أداء أدوار أخرى مثل المساءلة، والمشورة، وبناء القدرات، وإقامة الجسور بين المؤسسات الأخرى.

2. دعم المساءلة عن حقوق الإنسان على مستوى الدولة، وخاصة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

- سد الفجوات في البيانات حول مواضيع أو مجموعات سكانية محددة.
- توفير معلومات سياقية/نوعية.
- الاشارة الى البيانات ذات الصلة من مصادر البيانات الموجودة.
- تقييم درجة تنفيذ معاهدات حقوقية أو حقوق محددة.

3. تعزيز عمل الجهات الفاعلة الأخرى في مجال حقوق الإنسان.

- تحديد الاحتياجات من وضع السياسات أو القوانين.
- إبلاغ محتوى السياسات والقوانين.
- رصد تنفيذ السياسات وتعزيز أهمية الرصد.
- تعزيز تطبيق قانون حقوق الإنسان على البيانات والسياسات والقوانين.
- ابراز أهمية التخطيط الطويل الأجل لعمليات التنفيذ ورصدها.
- المساهمة في زيادة البيانات الكمية أو الرسمية، من خلال تعزيز الرؤية الإحصائية.
- المساهمة في تطوير عمل البيانات النوعية وغير الرسمية، فضلاً عن السجلات الإدارية.

4. المساهمة العامة في حقوق الإنسان وجمع البيانات.

- المساهمة في تطوير منهجيات دولية لمنهجيات السجلات النوعية وغير الرسمية والإدارية.

إن خبرة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تطبيق اتفاقات حقوق الإنسان من وجهة نظر مستقلة وموقف وطني لا تقدر بثمن. وهي تحتل موقعاً متميزاً فيما يخص حقوق الإنسان، ولا يمكنها المساهمة في سد الفجوات في البيانات فحسب، بل أن تبين البيانات التي توجد فيها أيضاً ثغرات في مجال حقوق الإنسان.

	المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	التصنيف المقترح في المؤشرات والبيانات الوصفية المرتبطة بها
الخبرة الفنية	النهج القائم على حقوق الإنسان، المعايير الدولية. المعلومات النوعية والسياقية عن حقوق الإنسان.	المعايير الدولية والمبادئ الأخلاقية المتعلقة بالإحصاءات. جمع البيانات الكمية، ومعالجتها، وتصنيفها، ونشرها.
إمكانية لـ	• التوقيت، والقدرة على إنتاج معلومات محددة عندما تنشأ قضايا محددة. • مؤشرات متوافقة مع حقوق الإنسان • معالجة عدم المساواة، بيانات مفصلة • • العلاقة مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة (منظمات المجتمع المدني، والهيئات الدولية لحقوق الإنسان، والقطاع الخاص).	• دورية محددة. • الوفاء بمعايير جودة البيانات. • التغطية الجغرافية. • فهم قابلية المقارنة الوطنية وكيفية ارتباط مصادر البيانات الأخرى بالنظام الإحصائي الوطني. • العلاقة مع مكاتب الإحصاء الوطنية والمحلية الحكومية والمسؤولين ومجموعة واسعة من الجهات الفاعلة.

ومن تجربة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، تم تحديد عدد من التحديات الرئيسية فيما يتعلق بالبيانات المستخدمة لسد الفجوات:

1. عدم تحديد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للثغرات وقيمتها المضافة في النظام البيئي للبيانات.
2. عدم الاعتراف بالحاجة إلى التعاون فيما يتعلق بالبيانات وسد الفجوات في البيانات.
3. عدم الاعتراف ببيانات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كبيانات رسمية بسبب مسائل فنية ومنهجية وغيرها.

2.3.3 التحديد الاستراتيجي لثغرات البيانات حيث يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إضافة قيمة

ومن أجل الاعتراف ببيانات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان كجزء من النظام البيئي للبيانات، فإن تحديد الفجوات في البيانات هو خطوة رئيسية. ومن خلال تحديد الفجوات في البيانات التي تتماشى مع أولويات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومجالات الخبرة، ويمكن أن تعتبر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان نفسها جهة فاعلة رئيسية لدعم سد الفجوات الأساسية وتوفير البيانات والخبرات في مجالات محددة.

مثال: سد الفجوات في بيانات الفقر في كرواتيا

تؤدي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دوراً حاسماً في تقديم المشورة إلى المنظمات غير الحكومية لبناء منهجيات/نظم شاملة لجمع البيانات بما يتماشى مع قانون حقوق الإنسان والمعايير المتعلقة بالبيانات وحقوق الإنسان، ورصد من يتخلف عن الركب. ويشمل ذلك تصميم منهجيات لجمع البيانات عن الفقر تضمن سد الفجوات في البيانات، ولا سيما بشأن "الفقراء المفقودين".

وفي هذا الصدد، شاركت أمينة المظالم الكرواتية في زيارات ميدانية لمستوطنات الغجر أبلغت الحكومة بخطر تعرض هذه الفئة للفقر. ويمثل تحديد وسد الفجوات في البيانات المتعلقة بالفقر، ولا سيما بشأن "الفقراء المفقودين" المستبعدين من البيانات، ممارسة مهمة لضمان أن يتم قياس الفقر بناءً على النهج القائم على حقوق الإنسان [27].

مثال: تحديد الفجوات في البيانات في الأرجنتين - الهوية الجنسانية

لقد عمل مكتب محامي الشعب Defensoria del Pueblo de la Nación في الأرجنتين مع المعهد الوطني للإحصاء لمعالجة بعض الفجوات في البيانات التي وردت في تقاريره.

وعندما بدأ المكتب في العمل على أهداف التنمية المستدامة، أجرى تحليلاً عاماً للإحصاءات المتاحة في البلد وحدد فجوات كبيرة في البيانات التي تنتجها الحكومة وفيما يتعلق بالبيانات التي تصدر عن منتجي البيانات الآخرين مثل المجتمع المدني.

وقد رُفعت هذه المعلومات إلى المعهد الوطني للإحصاء والتعداد في الأرجنتين وأسفرت في نهاية المطاف عن تبادل الآراء مع المعهد بشأن تعداد السكان لعام 2020. وشاركت المكتب في وقت لاحق في عدة مشاورات نظمها المعهد الوطني للإحصاء مع خبراء مختلفين، ولا سيما فيما يتعلق بنوع الجنس والسكن والتسجيل.

وقدم مكتب محامي الشعب حجة لإدراج الهوية الجنسانية في الاستبيان المتعلق بالتعداد.

2.3.4 ما هي أنواع البيانات التي يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تزودها

إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي جهات مهمة لتوفير البيانات ضمن النظام البيئي للبيانات على المستويين الوطني والدولي.

تجمع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان معلومات ذات أهداف مختلفة. ويمكن تصنيف البيانات التي تعمل بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو تجمعها وفقاً لمعايير مختلفة. يلخص المخطط التالي انواع البيانات المختلفة التي تعمل بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان:

أمثلة عليه	الوصف	نوع البيانات
1) البيانات الكمية والأولية	المعلومات الرقمية المباشرة، التي تجمع عادة بطريقة منهجية. هيكلها يسمح بجمعها واجراء العمليات الإحصائية عليها. وهو يتطلب آلية قوية وقاعدة بيانات.	الإحصاءات التي تنتجها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من قواعد بيانات الشكاوى، والدراسات الاستقصائية، والتحقيقات المواضيعية.
2) البيانات الكمية والثانوية	تلخيص أو الإبلاغ عن البيانات العددية، التي تجمع عادة بطريقة منهجية وممثلة للنسبة الأكبر من السكان، والتي تنتجها جهات أخرى.	ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً أن تستخدم البيانات التي تنتجها مؤسسات أخرى. وقد يشمل ذلك المعلومات التي تجمعها مكاتب الإحصاء الوطنية أو منظمات المجتمع المدني أو البيانات التي تنشرها الحكومة لحساب أهداف التنمية المستدامة أو بيانات الأمم المتحدة محلياً، وذلك من خلال الدراسات الاستقصائية، أو التعدادات، أو السجلات الإدارية، أو غيرها من الأساليب.
3) البيانات النوعية والأولية	معلومات وصفية غير رقمية يتم جمعها بطريقة منظمة أو غير منظمة. ويمكن أن يكون بمثابة مصدر بيانات أصلي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو كمرجع بشأن معلومات البيانات الكمية التي تنتجها مؤسسات أخرى. ويمكن أيضاً أن تحدد كمياً في بعض الحالات، حسب كيفية تنظيمها وجمعها.	بيانات من البحوث، والتعامل المباشر مع أصحاب الحقوق، وتتبع تنفيذ توصيات حقوق الإنسان أو أي تحقيق معمق تجريه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حول مواضيع محددة. كما تتضمن تحليلا للشكاوى التي جمعتها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كما تشمل تحديد الفئات المتروكة خلف الركب/المعرضة لانتهاكات حقوق الإنسان، أو الأدلة على ضرورة النهوض بحقوق الإنسان لدى بعض الافراد، أو إظهار التوجهات بشأن مواضيع محددة.
4) البيانات النوعية والثانوية	معلومات وصفية غير رقمية جمعتها مؤسسات أخرى وحللتها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.	وتشمل رصد تنفيذ الدول لتوصيات حقوق الإنسان، وإجراء بحوث بشأن مواضيع معينة، وتحليل المجتمع المدني لانتهاكات حقوق الإنسان.

كما يعتمد تصنيف بيانات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على معالجة المعلومات. وفي حالة الشكاوى التي تجمعها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، قد تكون بمثابة تحليل كمي أو نوعي، حسب طريقة جمع البيانات وتنظيمها ومعالجتها.

واستنادا إلى المعلومات التي تنتجها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، يتيح العمل مع المنظمات غير الحكومية بعض الفرص الرئيسية مثل:

- أن تقدم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان معلومات تكميلية وسياقية عن البيانات، أو أن تسدي المشورة بشأن البيانات التي تجمعها المؤسسات الأخرى من منظور حقوق الإنسان. وقد يكون هذا

هو الحال بالنسبة للمعلومات أو البيانات التي تجمعها المنظمات غير الحكومية أو المعلومات التي تجمعها المؤسسات الأخرى التي تشرف عليها المنظمات غير الحكومية. وينطوي هذا الدور على قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الخوض في تفاصيل مجموعات سكانية محددة، أو المساهمة في أخذ عينات من المجموعات التي يصعب الوصول إليها، أو توفير بيانات عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تسترشد بها التغيرات في الاتجاهات، أو البيانات المتعلقة بحالات محددة.

- لدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان القدرة على العمل كمراكز تنسيق لجمع البيانات، ويمكن لمكاتب الإحصاء الوطنية أن تؤدي دوراً هاماً في تقديم المشورة لها بشأن منهجية جمع تلك البيانات وعرضها. وفي الحالات التي تجمع فيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان البيانات الأولية، قد تكون قادرة على المساهمة ببيانات فعلية، ولكن ذلك يتطلب منها أن تكون لديها منهجيات سليمة وأن تفي بمعايير الجودة الدنيا. وقد يضمن التعاون مع مكاتب الإحصاء الوطنية معلومات ذات جودة أعلى تتوافق بشكل أفضل مع المعايير الإحصائية الرسمية.
- يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً أن تتعاون مع أصحاب الحقوق ومنظمات المجتمع المدني في جمع البيانات، وأن تؤدي دورا في التحقق من البيانات. ففي مجال أهداف التنمية المستدامة 16.10، على سبيل المثال، فإن البيانات الرسمية عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان نادرة نسبيا. وبما أن هذه المعلومات تشكل فجوة رئيسية حيث تفتقر مكاتب الإحصاء الوطنية إلى البيانات، فإن تعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع الآخرين لجمع هذه البيانات يمكن أن يساعد في سد الفجوات في البيانات الرسمية.

ما الذي يمكن أن تقدمه مكاتب الإحصاء الوطنية؟

- - التوجيه الفني بشأن الإحصاءات، والممارسات الجيدة للبيانات ومعايير الجودة. من جمع البيانات، إلى ضمان البيانات والحصول على الضمانات.
- - الاعتراف الرسمي بالبيانات، مما يسمح بإدراج البيانات التي تنتجها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ضمن الإحصاءات الرسمية.
- - المشورة المتعلقة باستخدام السجلات الإدارية لأغراض إحصائية.
- - تنسيق جهود جمع البيانات.

ما الذي يمكن أن تقدمه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؟

- البيانات الأولية مبنية على أساس النهج القائم على حقوق الإنسان.
- سد الفجوات في البيانات من أجل مراعاة أهداف التنمية المستدامة في مواضيع محددة مثل التثقيف في مجال حقوق الإنسان أو المدافعين عن حقوق الإنسان.
- المعلومات والمشورة النوعية والسياقية الخاصة بالتزامات حقوق الإنسان ومعاييرها وأساليبها.
- المشورة والخبرة في مجال حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من التعاون، تظهر التجارب أن دور توفير بيانات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هو الأكثر تحديا عندما يتعلق الأمر بالعمل مع مكاتب الإحصاء الوطنية. وكانت التحديات الرئيسية تتعلق بالقيمة المنسوبة إلى البيانات التي جمعتها بالفعل، ولا سيما إذا كان لها أن تعتبر بيانات رسمية. وتتعلق التحديات أيضاً بما يلي:

- طريقة تصنيف بيانات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وتنظيمها.
- المنهجيات المستخدمة لجمع وتوثيق بيانات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وعرض هذه البيانات.
- عدم وجود نظام للتعريفات والمفاهيم في جمع البيانات.
- مستوى تصنيف بيانات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وقد كلفت بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بإجراء مراجعات لبياناتها الخاصة من أجل تقييم استخدامها وتقديم توصيات بشأن كيفية تحسين جمع البيانات وعرضها.

دراسة حالة: تقييم إمكانات بيانات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان للمساهمة في رصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غانا [28]

من أجل التأكد من إمكانية مساهمة بيانات لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية في غانا(CHRAJ) في رصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها، ولا سيما فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة المحددة التي تدخل ضمن اختصاصاتها القضائية، أجريت بحوث لمسح وإضفاء الطابع المنهجي على نوع ونطاق البيانات التي تنتجها اللجنة.

ويمكن ربط البيانات التي تنتجها اللجنة بمجالات مواضيعية مختلفة في أهداف التنمية المستدامة. ويشير مسح بيانات اللجنة إلى أهداف التنمية المستدامة إلى أن البيانات يمكن ربطها ببعض جوانب الأهداف 1 و2 و3 و5 و8 و11 و16. وهذا يشير إلى الطابع الشامل لحقوق الإنسان في أهداف التنمية المستدامة.

ومن الخصائص الرئيسية لنواتج اللجنة توظيف جمع البيانات الكمية والنوعية على السواء.

- تنفيذا لالتزامها الدستوري، تصدر اللجنة عددًا من التقارير. وتشمل التقارير السنوية وتقارير التحقيق والتقارير البحثية والتقارير عن حالة حقوق الإنسان في غانا والتقارير الخاصة، وتقارير المؤتمرات، والمقالات، والخطابات. وتشكل التقارير السنوية أهم منتج لهذه اللجنة.
- كما هو الحال مع العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فإن الطريقة الرئيسية لجمع البيانات الكمية هي من خلال توثيق الشكاوى. وباستثناء الدراسات الاستقصائية (التي وجد من خلالها أن الأطفال يعانون من العمل قسرا في الصناعة وصيد الأسماك ومن الزواج القسري) تم أيضاً رصد السجون التي جمعت فيها اللجنة البيانات، وكانت جميع البيانات الأخرى التي أصدرتها لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية مستمدة من البيانات التي قدمها إليها المشتكون (أي البيانات الإدارية). وعلى الرغم من بعض المحاذير، فإن البيانات في المرحلة الراهنة توفر معلومات جيدة لقياس انتهاكات حقوق الإنسان أو الزيادة أو الانخفاض فيها.

تبين أن البيانات لها بعض القيود الرئيسية:

- لا يشمل التصنيف الحالي عددا من الفئات السكانية الضعيفة والمهمشة، فضلاً عن الخصائص الرئيسية لصاحب الشكوى (الضحية) والمذنب، مما يمكن من تحسين تصنيف البيانات لكيلا يترك أحد خلف الركب.
- لم يتم توضيح المفاهيم الرئيسية وتعريفاتها أو تنظيمها في أنشطة إنتاج البيانات.
- وعلى الرغم من هذه القيود، فإن البيانات التي تجمعها اللجنة ذات صلة لأنها تتعلق بحقوق إنسان محددة تسعى أجندة عام 2030 إلى تحقيقها. وتلقي البيانات ككل الضوء على المنظورين النوعي والكمي لحالات حقوق الإنسان في غانا. والتقارير المواضيعية مثل التقرير عن السجون، وتقرير عمالة الأطفال في مجتمعات مختارة، وتقرير الزواج القسري وجميعها أمثلة تقليدية للبيانات التي يمكن استخدامها لرصد حقوق الإنسان في مناطق ومجتمعات محلية وفئات فرعية سكانية محددة في غانا.

تباينت المنهجيات المستخدمة لمسح وفرز البيانات التي تنتجها اللجنة. وتمت مراجعة موارد لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية ذات الصلة بما في ذلك التقارير السنوية والتقارير الخاصة وتقارير البحوث / الدراسات الاستقصائية والقوانين ذات الصلة وغيرها من الوثائق.

وتشمل المواد الأخرى المشار إليها أهداف التنمية المستدامة وإطار مؤشرات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وساعدت مراجعة هذه الوثائق على تحديد وتقييم الخصائص الفنية الرئيسية (نوع البيانات والمصادر والتعاريف والمفاهيم ومنهجية جمع البيانات والتغطية وتوافر وتواتر الإنتاج ووحدة القياس ومستوى التصنيف) للبيانات التي تنتجها اللجنة، ووجه التحليل إعداد مصفوفة للتقييم والتقرير.

واستخدمت المصفوفة في مسح لبيانات اللجنة لأنها تتيح المجال لاستيعاب المواضيع الرئيسية التي جمعت اللجنة حولها البيانات مباشرة أيضاً عن ولايتها.

وعلاوة على ذلك، أدت مراجعة وتحليل المنشورات ذات الصلة إلى تحديد الفجوات الرئيسية في البيانات ومجالات التحسين في جمع البيانات والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة استنادا إلى مجالات العمل الحالية التي تقوم بها اللجنة. وسلطت الضوء على مدى كفاية البيانات الحالية للمساهمة في رصد أهداف التنمية المستدامة، وقدمت توصيات مناسبة لتوجيه أنشطة إنتاج البيانات المستقبلية التي تقوم بها اللجنة.

ويمكن أن توفر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمكاتب الإحصاء الوطنية نهجا فريدا تجاه المستخدمين والاختصاصات التكميلية، كما أن الخبرة في مجال حقوق الإنسان التي تمتلكها يمكن أن تسهم في الخبرة الإحصائية لمكاتب الإحصاء الوطنية. وبالمثل، يمكن أن تساعد الخبرة الإحصائية لمكاتب الإحصاء الوطنية على تحسين جودة بيانات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

2.3.5. بيانات الشكاوى للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

من أكثر أشكال البيانات التي تجمعها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالنظر إلى اختصاصها، هي بيانات الشكاوى، وهي شكل من أشكال البيانات الإدارية.

فيما يلي خصائص الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان التي تلقتها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان:

- ✓ تم جمعها على أساس دائم ومستمر من خلال وسائل متنوعة (في الموقع، شخصيا، أو عن بعد عن طريق الهاتف أو عبر الإنترنت).
- ✓ عموماً لا تجمع بهدف إحصائي، ولكن بهدف إداري وقانوني.
- ✓ تهدف إلى توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وهي تؤدي أساسا دور الرصد والمساءلة الذي تضطلع به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.
- ✓ مصدر بيانات محتمل للمعلومات الكمية أو النوعية التي قد تبلغ المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومكاتب الإحصاء الوطنية وغيرها من أصحاب الشأن محليا ودوليا.
- ✓ مصدر محتمل لسد الفجوات في البيانات ذات الصلة، لا سيما فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة (على سبيل المثال، معلومات عن المدافعين عن حقوق الإنسان والتمييز) وفئة أصحاب الحقوق الممثلة تمثيلا ناقصا.

وهناك تاريخ طويل من البيانات الإدارية المستخدمة لأغراض إحصائية، بما في ذلك التسجيلات المدنية، والإحصاءات الحيوية المتعلقة بأعداد المواليد والوفيات، وسجلات الوحدات الاقتصادية، من بين أمور أخرى. ومع ذلك، تنطوي السجلات الإدارية على الطعن المتمثل في أن المعلومات لم تجمع لأغراض البحث، بل لتسجيل الأنشطة اليومية أو الاحتفاظ بسجل لظاهرة محددة. وبالنسبة للدراسات الكمية، تنطوي هذه الطريقة على سلسلة من التحديات لتحويل البيانات لأغراض الاستخدام الإحصائي، بما في ذلك معالجة، وتحديد المنهجية، والجودة، والتغطية.

من أجل استخدام بيانات الشكاوى التي قدمتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان كبيانات إحصائية، فإن بعض الأسئلة الرئيسية المتعلقة بتلك البيانات ستشمل الإجابة على الأسئلة التالية، من بين أسئلة أخرى:

- ما هي الوحدة الإحصائية المستخدمة؟
- تحديد ماهية الشكوى وما هي جوانب الشكاوى التي سيتم وضع علامات عليها - انتهاكات حقوق الإنسان، وأصحاب الحقوق المتأثرين، وسبل الانتصاف المطبقة، وما إلى ذلك؟

وفي بعض الحالات، يكون هذا مجالا يمكن فيه مكاتب الإحصاء الوطنية أن تدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتحويل بيانات الشكاوى إلى شكل قابل للاستخدام من منظور إحصائي.

مثال: بناء القدرات المتبادلة والمشورة الفنية بشأن بيانات الشكاوى المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا

وكما سبق وصفه، فإن نوع البيانات الأولية التي يتم إنشاؤها من خلال نظم إدارة الشكاوى في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هو أحد الأمثلة الأكثر توضيحا لدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كمزودين للبيانات.

تتلقى اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان شكاوى بوسائل مختلفة، بما في ذلك التقارير بشكلها المادي في المكتب، والتقارير عبر الإنترنت على الموقع الإلكتروني أو عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل القصيرة أو الهاتف، والإحالات من منظمات أخرى. وبمجرد تلقي هذه الشكاوى، يتم تنظيمها وإدخال تفاصيل صاحب الشكوى ونوع الانتهاك في نظام إدارة الشكاوى التابع للجنة. ويصنف نظام إدارة الشكاوى نوع الانتهاك بموجب الحقوق المدنية والسياسية؛ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وحقوق الفئات. ولدى اللجنة نظام شامل لإدارة الشكاوى تمت رقمنته وهو يستند إلى قاعدة بيانات تضم جميع المعلومات التي جمعت عن الشكاوى.

استمارة فحص إدارة الشكاوى للجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان

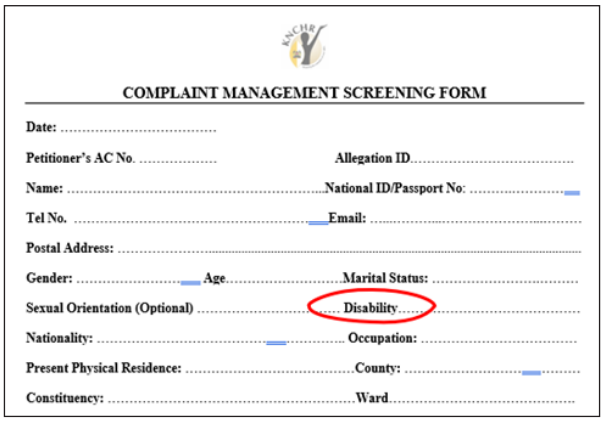

COMPLAINT MANAGEMENT SCREENING FORM

Date: .....

Petitioner's AC No. ..... Allegation ID.....

Name: ..... National ID/Passport No: .....

Tel No. ..... Email: .....

Postal Address: .....

Gender: ..... Age..... Marital Status: .....

Sexual Orientation (Optional) ..... Disability.....

Nationality: ..... Occupation: .....

Present Physical Residence: ..... County: .....

Constituency: ..... Ward.....

وأتاحت حلقة عمل وتدريب نظمت بشكل مشترك بشأن بيانات أهداف التنمية المستدامة في حزيران 2021 للجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان والمكتب الوطني الكيني للإحصاء تبادل المعارف والمعلومات بشأن مختلف مصادر البيانات ومنهجيات ضمان البيانات والبيانات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تتوافق المنهج لسد الفجوات. ومن مصادر البيانات الإدارية التي تم تحديدها على أنها ذات فائدة محتملة البيانات الإدارية للمركز، في شكل بيانات في نظام إدارة المحتوى الخاص به.

أتاحت ورشة عمل ودورة تدريبية تم تنظيمهما بشكل مشترك حول النهج القائم على حقوق الإنسان لبيانات أهداف التنمية المستدامة في يونيو 2021 للجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان والمكتب الوطني الكيني للإحصاء تبادل المعرفة والمعلومات حول مصادر البيانات المختلفة والمنهجيات لضمان البيانات المتوافقة مع حقوق الإنسان والبيانات المتعلقة بحقوق الإنسان لسد الثغرات. أحد مصادر البيانات الإدارية التي تم تحديدها على أنها ذات استخدام محتمل كانت البيانات الإدارية للجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان، في شكل بيانات في نظام إدارة الشكاوى الخاص بها.

وتمت مناقشة وتحديد الاستخدام المحتمل لبيانات الشكاوى كمساهمة في مختلف الدراسات الاستقصائية التي أجراها المكتب الوطني الكيني للإحصاء.

الدروس المستفادة

- إذا لم تسمح أساليب جمع وتصنيف البيانات التي تقوم بها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان باستخدامها مباشرة كبيانات رسمية، فإن الحوار الجاري بشأن البيانات والمراجعة الفنية والمشورة من مكاتب الإحصاء الوطنية، يمكن أن تدعم الاعتراف ببيانات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.
- إذا كان لدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومكاتب الإحصاء الوطنية تعاون مؤسسي مستمر حيث تتفقان معا على أولويات قضايا البيانات التي يتعين معالجتها، فإن ذلك يمكن أن يسهل العملية إلى حد كبير.
- تحتل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حيزا هاما في سلسلة البيانات، ليس فقط كمستهلكي البيانات، بل كمنتجي بيانات أيضاً. ومن الأهمية بمكان العمل مع مكاتب الإحصاء الوطنية بشأن كيفية استيعاب هذه البيانات الإدارية في النظام الإحصائي الوطني والإبلاغ عنها بانتظام.

2.3.6 أشكال أخرى لبيانات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

وكما هو موضح في الجدول الوارد في القسم 2.3.4، تجمع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً بيانات أخرى يمكن أن تسهم في سد الفجوات في البيانات، ولكن أيضاً في استنارة عمليات جمع البيانات الأخرى من خلال تحديد التحديات والفئات الضعيفة من منظور حقوق الإنسان.

تتوفر أدوات لدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لجمع البيانات عن مواضيع محددة تخدم غرضا مزدوجا يتمثل في رصد التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنه. يمكن أيضاً أن تكون المنهجية التي تقوم عليها هذه الأدوات ذات فائدة مباشرة لدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عند وضع عملياتها الخاصة لجمع البيانات بشأن مواضيع أخرى.

مثال: أداة أهداف التنمية المستدامة 4.7 - تمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من جمع البيانات عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان

يعتبر التثقيف في مجال حقوق الإنسان ضروري لبناء مجتمعات سلمية وعادلة، وينعكس في الهدف 4.7 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يهدف إلى ضمان اكتساب جميع المتعلمين للمعارف والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك، من خلال أمور منها التعليم من أجل حقوق الإنسان.

وتكريس العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان جهودا كبيرة لتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان في بلدانها. ويمكن أن تساعد أداة رصد التثقيف في مجال حقوق الإنسان الهدف 4.7 على تحسين بيانات التثقيف بحقوق الإنسان، التي يمكن أن تساعد في توجيه العملية نحو تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

إن هدف التنمية المستدامة 4.7 من أهداف المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان / أداة رصد التثقيف في مجال حقوق الإنسان تمكن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان و/أو الدول الأطراف من رصد تنفيذ عنصر التثقيف في مجال حقوق الإنسان في الهدف العالمي - الهدف 4.7 من أهداف التنمية المستدامة - وما يتصل بذلك من أحكام تتعلق بحقوق الإنسان.

وتيسر هذه الأداة الإبلاغ المتكامل عن حقوق الإنسان والبيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة، حيث يمكن استخدام البيانات التي تم إنشاؤها في الإبلاغ عن التقدم المحرز.

وتصور الأداة على أنها مساهمة في رصد تنفيذ عنصر التثقيف في مجال حقوق الإنسان في الهدف 4.7 من أهداف التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن المعاهدات الدولية الملزمة قانونا التي تتضمن أحكاما بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتي تشكل الأساس القانوني للبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ولذلك، فإن للأداة أربعة أهداف هي: (أ) تشجيع ودعم نظم التتبع الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ (ب) تعزيز الأنظمة الوطنية للمتابعة في مجال حقوق الإنسان؛ (ج) تعزيز رصد آليات الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وإشراك فرق الأمم المتحدة محليا حيثما كان ذلك مناسبا وتنسيق عمل المنظمات الحكومية الدولية في هذا المجال؛ (د) الاستفادة الكاملة من الفرص التي يتيحها برنامج التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 4.7 لتعزيز الجهود الوطنية في مجال التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

وقد صممت المؤشرات وفقاً لنهج حقوق الإنسان، مع التركيز بشكل أساسي على البيانات المتاحة على الفور من السلطات العامة (البيانات الإدارية مثل قوانين التعليم والسياسات والأطر والميزانيات، وما إلى ذلك). وكانت المعايير الكامنة وراء اختيار المؤشرات هي:

- أن تنطبق المؤشرات على نطاق واسع من الحالات الوطنية المختلفة.
- أن ترتبط المؤشرات بوضوح بأحكام معاهدة التثقيف في مجال حقوق الإنسان والعناصر الأساسية للبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتوجيه لتنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (المرحلة الأولية والثانوية).
- أن تكون البيانات متاحة من السلطات العامة (البيانات الإدارية عن القوانين والسياسات وتخطيط التعليم والميزانية، وما إلى ذلك) لجعل جمع البيانات ممكنا أيضاً في السياقات التي يكون فيها الوقت والميزانيات محدودة. وهذا يعطي أيضاً الشفافية وصحتها للبيانات.

https://sdg47-hre.humanrights.dk/en [29]

في حين أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 قد وفرت منصة جديدة لإنشاء رصد منتظم للتنمية المستدامة والعديد من جوانب حقوق الإنسان، إلا أن البيانات المتعلقة بالعديد من أهداف وغايات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 16.10.1 المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان، لا تزال نادرة و يقتصر على أخطر الانتهاكات التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان على سبيل المثال القتل للدفاع عن الحقوق.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وإعلان مراكش وبيانات وثيقة أهداف التنمية المستدامة [30]

يوفر إعلان مراكش، الذي أعده التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أكتوبر/تشرين الأول 2018، أساسا قويا للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الوطنية لجمع وتقديم تقارير عن البيانات المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان وحالات الاختفاء والقتل، وكذلك تعزيز المشاركة، ولا سيما مشاركة المرأة.

ويستند إعلان مراكش إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق [31] الإنسان وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان [32]. وفي هذا الإطار، تقرر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من بين أمور أخرى، "رصد الحيز المدني والإبلاغ عنه - على الإنترنت وخارجه - من خلال جمع وتحليل البيانات المصنفة، بما في ذلك التصنيف القائم على نوع الجنس والإحصاءات المتعلقة بالقتل، والاتهامات القانونية الملفقة، وإساءة استخدام قوانين محددة وغيرها من الهجمات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين والمحامين والطلاب والأكاديميين، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة 16.10.1".

تقوم العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان برصد حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والحصول على بيانات، ووضعها بشكل فريد في سياق وطني لتوفير بيانات عن ذلك. كما أنها ترصد القضايا التي تقوم عليها البيئة التمكينية الأوسع للمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك احترام الحريات الأساسية والحقوق المدنية والسياسية. ويعتبر مؤشر أهداف التنمية المستدامة 16.10.1 مثال على مؤشر أهداف التنمية المستدامة الذي يجري تجميعه باستخدام البيانات الإدارية التي تحتفظ بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من بين أصحاب المصلحة الآخرين على المستوى الوطني. ويجري حالياً تجريب هذا المشروع في كينيا والفلبين.

2.3.7 نقاط المغزى المستفاد

التعريف الاستراتيجي للقيمة المضافة

- ولكي تساهم بيانات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في النظام البيئي للبيانات، فإن تحديد الفجوات في البيانات هي خطوة رئيسية. ومن خلال تحديد الفجوات في البيانات التي تتماشى مع أولويات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومجالات الخبرة، يمكن أن تعتبر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان نفسها فاعلة رئيسية لدعم سد الفجوات الرئيسية وتوفير البيانات والخبرات في مجالات محددة.
- ويمكن للتعاون المؤسسي والتحديد الأولي المشترك للفجوات والتحديات في البيانات التي يتعين التصدي لها أن تساعد على تشكيل أساس متين للتعاون لسد الفجوات في البيانات. ويمكن أن يساعد هذا التعاون وتحديد الأولويات المشترك في البداية أيضاً على تجنب الحالات التي تجمع فيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بيانات غير قابلة للاستخدام أو غير مقبولة لدى مكاتب الإحصاء الوطنية.

أنواع بيانات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

- إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي نفسها أيضاً منتجة للبيانات، وبالتالي فهي تشكل أحد الأطراف المهمة في النظام البيئي المتنوع للبيانات في بلد ما. كما تضعها استقلاليتها ومعرفتها بحقوق الإنسان في موقع متميز لتقديم معلومات موثوقة ذات صلة وثيقة بمفاهيم بحقوق الإنسان.
- إن الفرص الرئيسية المتاحة أمام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للتفاعل مع مكاتب الإحصاء الوطنية مع وجود مقدمي البيانات تقع في مجالين رئيسيين هما:

- توفير معلومات إضافية أو سياقية للبيانات التي تجمعها مؤسسات أخرى مثل مكاتب الإحصاء الوطنية.
- التعاون في مجال البيانات الأولية التي سيتم الاعتراف بها كبيانات رسمية وحساب مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

معالجة جودة البيانات للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

- ويمكن أن تحدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المجالات الاستراتيجية الرئيسية التي ينبغي أن تشارك فيها وتحسن نوعية بياناتها الخاصة، وبالتالي تزيد من استخدامها في النظام البيئي للبيانات.
- وجدت بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أنه من المفيد تكليف خبراء إحصائيين بمراجعة بياناتها، ثم تقديم توصيات لتحسين جودة بيانات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.
- إذا لم تسمح أساليب جمع وتصنيف بيانات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان باستخدامها مباشرة كبيانات رسمية، فإن الحوار المستمر بشأن البيانات والمراجعة الفنية والمشورة من مكاتب الإحصاء الوطنية يمكن أن يدعم الاعتراف ببيانات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويمكن لمكاتب الإحصاء الوطنية أن تساعد في تحويل بيانات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى منتج إحصائي.
- لكي تتمكن مكاتب الإحصاء الوطنية من دعم استخدام بيانات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشكل رسمي، يتعين على الطرفين الاتفاق على خطة ومنهجية مشتركة لحقوق الإنسان والبيانات. كما أن التعاون مع مكاتب الإحصاء الوطنية يسمح بالاستفادة من تقليد طويل من البحث وتحليل البيانات، والتعلم من الخبرة المنهجية.

بيانات الشكاوى

- كبيانات إدارية، يمكن أن تكون بيانات الشكاوى الواردة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مساهمة قيمة في النظام البيئي للبيانات.
- من أجل استخدام بيانات الشكاوى المقدمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كبيانات إحصائية، تشمل القضايا الرئيسية التي يجب معالجتها تعريف الوحدة الإحصائية المستخدمة، وتحديد ما هي الشكوى وجوانب الشكاوى التي سيتم احتسابها - انتهاكات حقوق الإنسان، وأصحاب الحقوق المتضررين، وسبل الانتصاف المطبقة، وما إلى ذلك.

2.4 التنسيق المؤسسي بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومكاتب الإحصاء الوطنية

كما ورد في الأقسام السابقة، هناك عدة تحديات تتعلق بمؤشرات وبيانات أهداف التنمية المستدامة التي تستلزم تنسيقاً أفضل بين مقدمي البيانات المحتملين لضمان نوعية أفضل للبيانات وسد بعض الفجوات الكبيرة في البيانات.

- هناك فجوات كبيرة في البيانات في جميع البلدان، ولسد هذه الفجوات؛ يلزم تحسين التعاون بين المؤسسات الوطنية لجمع البيانات بما يتجاوز مكاتب الإحصاء الوطنية التقليدية.
- ليست كل البيانات الإحصائية مفيدة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق حقوق الإنسان. ويمكن للبيانات الكمية والنوعية أن تكمل بعضها بعضاً وتسمح بتصور أكثر اكتمالا للتقدم المحرز وعدم إحرازه والأسباب الكامنة وراء ذلك.
- لا تملك مكاتب الإحصاء الوطنية عموماً قدرة على إدارة البيانات والمؤشرات للنهج القائم على حقوق الإنسان، أو معرفة متعمقة بالتزامات بلدها في مجال حقوق الإنسان التي من شأنها أن تسمح لها بوضع منهج قائم على حقوق الإنسان.

- المؤسسات مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تجمع البيانات لا تتمتع بالضرورة بالاعتراف الرسمي بتلك البيانات وتفتقر إلى القدرة الإحصائية.

2.4.1 إنشاء الشراكات وبناء القدرات

ووفقاً للاستعراض العالمي لعام 2013 الذي نفذته شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، فإن المبدأ 8 - التنسيق الوطني ("التنسيق بين الوكالات الإحصائية داخل البلدان ضروري لتحقيق الاتساق والكفاءة في النظام الإحصائي") هو من بين أقل المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية تنفيذا.

إن الأهداف والأدوار المتفق عليها بصورة متبادلة ضرورية لضمان أن تتمكن مكاتب الإحصاء الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من العمل معا للتصدي لبعض التحديات المشتركة المرتبطة ببيانات حقوق الإنسان، والنهج القائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات والمؤشرات. ويمكن أن لإقامة شراكات مؤسسية أن تكون وسيلة لضمان التعاون المستمر القائم على الأهداف المتبادلة. وفي مجالات البيانات، ركزت بعض المبادرات الدولية على عوامل النجاح الرئيسية للشراكات المتعلقة بالبيانات.

الاعتبارات الرئيسية لإقامة شراكات البيانات

تهدف مبادرة شراكات بيانات أهداف التنمية المستدامة الشاملة إلى تعزيز شراكات البيانات لأغراض أهداف التنمية المستدامة وتعزيز النظم البيئية للبيانات المتعددة الأطراف على الصعيد الوطني. والهدف من ذلك هو مواجهة التحدي المتمثل في البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بتحسين استخدام مصادر البيانات البديلة، ولا سيما البيانات التي ينتجها المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان، وتتمة الإحصاءات الرسمية، ويشارك في تنظيمه شركاء الاستعراض (تستضيفه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ)، والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، والمركز الدولي للمجتمع المدني.

وبعد سلسلة من المشاورات وحلقات العمل مع الشركاء الرئيسيين في عدة بلدان لتبادل الخبرات في العمل مع البيانات، حددت هذه المبادرة عدة اعتبارات رئيسية لإقامة شراكات للبيانات تشمل المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وأصحاب الحقوق، والجهات المكلفة بالواجبات:

- ضمان وجود استعداد متبادل وقدرة على التعاون والعمل الجماعي؛
- الاتفاق على نقطة انطلاق مشتركة، مثل تحديد الأهداف أو المؤشرات ذات الأهداف الخاصة لأهداف نهاية العالم التي توفر أفضل نقطة دخول لتجريب التعاون؛
- صياغة أهداف واقعية شاملة للتعاون؛
- تحديد الجهات الفاعلة ذات الصلة والمساهمين المحتملين في البيانات وإشراكهم في العملية منذ بداية المبادرة؛
- الاتفاق على الفئات المهمشة المتأثرة بنطاق التعاون، وعلى الخطوات التي ينبغي أن تدرجها في العملية؛
- تطوير فهم متبادل لأولويات جميع الجهات الفاعلة المعنية وأدوارها وقدراتها وحدودها لتوجيه توقعات الشراكة وقواعدها ومعاييرها؛
- إجراء بناء قدرات مصمم خصيصاً لـ (أ) مقدمي البيانات غير الرسميين للاقتراب من معايير الجودة الرسمية و(ب) مكات الإحصاء الوطنية والحكومة لإدراج البيانات غير الرسمية في عمليات أهداف التنمية المستدامة [33].

ويمكن أن يؤدي الإدماج المُجدي لأصحاب الحقوق والمسؤولين في المجتمع المدني في هذه الشراكات إلى تحقيق قيمة مضافة من حيث ضمان دقة البيانات وأهميتها، كما أن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وخبرتها في ضمان إدماج أصحاب الحقوق ومشاركتهم أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد.

مثال: دعم القدرات لجمع البيانات المتعلقة بذوي الإعاقة

لدعم إعداد البيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة في التعداد الوطني، قدم المركز الوطني الكيني لحقوق الإنسان، بالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة وممثلي الأشخاص ذوي الإعاقة، المشورة بشأن استخدام "مجموعة الأسئلة القصيرة لمجموعة واشنطن بشأن الإعاقة" [34]. وتتألف المنهجية من أسئلة تهدف إلى تحديد الصعوبات في أداء أنشطة الحياة اليومية والجوانب ذات الصلة.

رتب المركز لتدريب متخصص نفذته مجموعة واشنطن، حيث عرضت منهجيتها، بما في ذلك الحجج المؤيدة لدقتها. وعلى الرغم من أن مكتب الإحصاء الوطني رتب هذا التدريب ودرس المنهجية، وأن إنشاء المجموعة شكّل عملية تشاور رسمية لمراقبة تطبيق اقتراحات مجموعة واشنطن، فقد تبين أن ذلك يمثل تحديًا.

وقد أبرز العمل على بيانات الإعاقة في كينيا أهمية مشاركة ممثلي أصحاب الحقوق (في هذه الحالة، الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم) في تحديد أنسب السبل لتصميم جمع البيانات وجمع البيانات، وضمان مراعاة الاحتياجات والمخاوف الخاصة بأصحاب الحقوق المعنيين على النحو الواجب.

2.4.2 إنشاء مسارات تعاون واضحة: استخدام مذكرات التفاهم

لقد استخدمت مذكرات التفاهم بين مكاتب الإحصاء الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كوسيلة لإقامة وتحديد التعاون في عدد من البلدان، مع استخلاص عدة دروس أولية من هذه التجارب. وتهدف مذكرة تفاهم إلى إضفاء الطابع الرسمي على التعاون بين مؤسستين (أو أكثر). كما أنها فرصة لتحديد نطاق التعاون وتوجيه تطبيقه. ويمكن إضفاء الطابع الرسمي على العديد من ممارسات التعاون المفيدة، من خلال تحديد مسؤوليات واضحة، وتعيين نقاط اتصال، وأطر زمنية، وتحديد النتائج المتوقعة.

نموذج مذكرة التفاهم بين المنظمات الحقوقية الحكومية والمنظمات غير الحكومية

وقد وضع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان نموذجاً لوزارة الصحة كأداة لإضفاء الطابع الرسمي على علاقات العمل التعاونية بين مكاتب الإحصاء الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويسعى نموذج مذكرة التفاهم إلى مساعدة الأطراف في تبادل المعارف والخبرات والتعاون في جمع البيانات الرسمية ونشرها وتحليلها. ويمكن أن تكون هذه العلاقات قيمة في تنفيذ وقياس التقدم المحرز في خطة عام 2030 وترجمة إعلان مريدا إلى إجراءات على صعيد البلدان.

اعتبارًا من يوليو/تموز 2021، تم توقيع مذكرات التفاهم هذه في فلسطين وكينيا وأوغندا والمكسيك وليبيريا وألبانيا وكوسوفو ومولدوفا ومنغوليا والفلبين. فيما تناقش بلدان أخرى مذكرات تفاهم مماثلة وهي بيرو وطاجيكستان وكولومبيا وغانا ومصر.

مثال: التنسيق بين مكتب محامي الشعب ومعهد الإحصاء في ألبانيا

في ديسمبر/كانون الأول 2016، عقد مكتب محامي الشعب في ألبانيا مؤتمراً بالتعاون مع الأمم المتحدة حول "التشابك بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان - أهداف التنمية المستدامة ودور مؤسسات حقوق الإنسان في تنفيذها".

وركز المؤتمر على الجمع بين التنمية المستدامة وأهداف حقوق الإنسان والتركيز على دور مؤسسات حقوق الإنسان في تحقيقها. خلال هذا المؤتمر، تم تحديد سلسلة من التحديات أمام محامي الشعب في ألبانيا. وتم تسليط الضوء على التعاون مع المؤسسات الأخرى التي تنتج البيانات الإحصائية وتجمعها، بما في ذلك INSTAT، معهد ألبانيا للإحصاء، كحل محتمل.
في ديسمبر 2017، عقدت مؤسسة أمين المظالم مؤتمرًا وطنيًا ثانيًا مع التركيز على حقوق الإنسان للأطفال والنساء والأشخاص المتنقلين، في سياق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030.

وفي أيلول/سبتمبر 2020، وقع مكتب محامي الشعب مذكرة تفاهم مع المكتب الوطني للإحصاء في إطار مبادرة المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

ومن أجل تحقيق تعاونهما، أنشأت مؤسسة أمين المظالم ومعهد ألبانيا للإحصاء فريق عمل مشترك وكلفا جهات تنسيق من الإدارة العليا لكلا المؤسستين بصيانة الاتصالات والتنسيق. وقد شكل إنشاء الفريق العامل المشترك وجهات التنسيق وسيلة مشاركة فعالة لكلا المؤسستين، ولا سيما في صياغة خطة عمل مشتركة، وتحديد آليات رئيسية للتنسيق والاتصال. **كما قام ممثل الشعب بدور رئيسي في سد الفجوة بين المكتب الوطني للإحصاء وغيرها من الجهات المعنية، بما في ذلك زيادة مشاركتهم/تعاونهم في صياغة البيانات والإبلاغ عنها والبحث عنها وتحسينها.**

واقترح مكتب الأمم المتحدة في ألبانيا مذكرة التفاهم على المؤسستين ونسق عملية التوقيع على مذكرة التفاهم.

في سبتمبر 2020، وقع محامي الشعب في ألبانيا مذكرة تفاهم مع معهد ألبانيا للإحصاء في إطار مبادرة مفوضية حقوق الإنسان. ولتجسيد تعاونهما، أنشأت مؤسسة أمين المظالم ومعهد ألبانيا للإحصاء فريق عمل مشتركًا وعينت جهات تنسيق من الإدارة العليا لكلتا المؤسستين للحفاظ على الاتصال والتنسيق. كان إنشاء مجموعة العمل المشتركة ونقاط الاتصال طريقة مشاركة فعالة لكلا المؤسستين، لا سيما في صياغة خطة عمل مشتركة، وتحديد الآليات الرئيسية للتنسيق والاتصال. وقد لعب محامي الشعب أيضاً دورًا رئيسيًا في مد الجسور بين معهد ألبانيا للإحصاء وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك زيادة مشاركتهم / تعاونهم في الصياغة والبحث وتحسين جمع البيانات وإعداد التقارير.

اقترح مكتب الأمم المتحدة في ألبانيا مذكرة التفاهم على المؤسستين ونسّق عملية توقيع مذكرة التفاهم.

مثال: التوصل إلى مذكرة التفاهم في الفلبين

من خلال مذكرة تفاهم، بدأت لجنة حقوق الإنسان في الفلبين التعاون الفني مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن بناء قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. أحد مكونات بناء القدرات كان يتعلق بهدف التنمية المستدامة 16، والآخر يتعلق بالتدريب المواضيعي.

وفي تموز 2021، وافقت هيئة الإحصاء الفلبينية وهيئة حقوق الإنسان في الفلبين على مذكرة التفاهم، التي ستمكن المؤسسات المعنية من الدخول في مستوى أكبر من الشراكة.
وركز التعاون حتى الآن على تبادل البيانات المتعلقة بالإحصاءات ذات الصلة بحقوق الإنسان وعلى تبادل الخبرات.

بموجب الاتفاقية، ستوفر لجنة حقوق الإنسان الخبرة في مجال النهج القائم على حقوق الإنسان للبيانات، وستدعم هيئة الإحصاء الفلبينية لجنة حقوق الإنسان بالقدرات الفنية على الجوانب الكمية للبيانات لرصد حقوق الإنسان، حيث:

- يقومان بأنشطة عامة، مثل تنظيم دورتين تدريبيتين مع هيئة الإحصاء الوطنية حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وجمع البيانات في سبتمبر 2020 ويناير 2021.
- تتبادلان المعلومات بشكل خاص حول الهجرة. حيث تقوم لجنة حقوق الإنسان برصد وتنفيذ مرصد حقوق المهاجرين، والذي يتضمن تجميع الوثائق ذات الصلة بالهجرة. من ناحية أخرى، تجري هيئة الإحصاء الوطنية مسوحات الهجرة السنوية. حضرت لجنة حقوق الإنسان اجتماعات مع هيئة الإحصاء الوطنية، كما حضرت إطلاق استطلاعات الهجرة السنوية لهيئة الإحصاء الوطنية. تم استخدام البيانات الناتجة عن المسح في تحليل لجنة حقوق الإنسان حول حالة المهاجرين كجزء من المرصد.

نقاط المغزى

- اضطلعت لجنة حقوق الإنسان بدور نشط في العلاقة، بعد أن تم إدراجهم في التعاون الذي أنشأه بالفعل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وفي تنظيم الأنشطة والتحلي بالمرونة فيما يتعلق بتوافر هيئة الإحصاء الفلبينية.
- بموجب مذكرة التفاهم، ستعمل لجنة حقوق الإنسان كمزود بيانات وطني لمؤشر هدف التنمية المستدامة 16.10.1، حيث تقوم بتنسيق مختلف مصادر البيانات الحكومية وغير الحكومية واستخدام البيانات الإدارية الخاصة به من الحالات التي يتعامل معها. وتكون لجنة حقوق الإنسان أيضاً مزودًا للبيانات لمؤشر هدف التنمية المستدامة 16.1.2. وستتعاون المؤسستان أيضاً في تنفيذ الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالتمييز بين الأسر المعيشية.
- إن مذكرة التفاهم محورية للتعاون لإقامة اتصالات منتظمة. وتحاول لجنة حقوق الإنسان الحفاظ على استمرار ذلك على أساس شهري لأنه من المهم عدم فقدان الزخم للمشاركة والتعاون.

ويمكن أن توفر مذكرة التفاهم أساساً مؤسسياً حاسماً للتعاون، اعترافا بدور الدولة المستقل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومكاتب الإحصاء الوطنية على حد سواء. ومع ذلك، هناك أيضاً تحديات يتعين التغلب عليها. وتبرز دراسة الحالة التالية من كينيا بعض الدروس المستفادة من العمل في إطار مذكرة تفاهم.

دراسة حالة: تجارب من التعاون القائم على مذكرة التفاهم في كينيا

لقد كان توقيع مذكرة تفاهم بين اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان والمكتب الوطني الكيني للإحصاء معلماً هاماً في العلاقة بين المؤسستين. ويتقاطع تركيز مذكرة التفاهم مع الوظائف المتعددة التي تستخدمها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أثناء التعامل مع المنظمات غير الوطنية. وتتمثل أهداف مذكرة التفاهم في **هدفين** رئيسيين هما:

1. تعزيز فهم أهمية تطوير واستخدام المعلومات الإحصائية في إثراء وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج الوطنية التي قد تؤثر على احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها.
2. إقامة علاقة تعاونية لتعزيز التعاون في جمع البيانات وتصنيفها ونشرها وتحليلها للمساعدة في قياس التقدم المحرز وضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والسعي إلى الاتساق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وقد تولت اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان **المسؤوليات** التالية في هذا السياق:

- تقديم المشورة إلى المكتب الوطني الكيني للإحصاء بشأن الفئات السكانية ذات الصلة بنهج جمع البيانات وتصنيفها بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
- توفير معلومات سياقية للمساعدة في تفسير البيانات وتحسين نهج جمع البيانات؛
- مساعدة مكتب الإحصاء الوطني الكيني في مشاركته مع المجموعات التمثيلية لأغراض المشاركة في تصميم البحوث وتحسين جمع البيانات؛
- تزويد مكتب الإحصاء الوطني الكيني بالإرشادات بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتوصيات المتعلقة بمتطلبات البيانات.

ولضمان التعاون المتسق، حددت كل مؤسسة **نقطة اتصال** للتنسيق بشأن مذكرة التفاهم.

النتائج الرئيسية

وقد شكلت مذكرة التفاهم أساساً مؤسسياً لعدد من أوجه التعاون الهامة بشأن أمور من بينها:

- ضمان توافر البيانات المصنفة من خلال التعداد وغير ذلك من وسائل جمع البيانات.
- إدراج العناصر الرئيسية في قانون حقوق الإنسان في البيانات في جهود جمع البيانات التي يبذلها مكتب الإحصاء الوطني الكيني.
- التدريب المتبادل وبناء القدرات على نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات والمعايير والأساليب الإحصائية.
- تحديد متبادل لتعاون إضافي محتمل مثل استعراض نظام إدارة الشكاوى التابع للمكتب الوطني الكيني للإحصاء لتقديم المشورة بشأن العناصر التقنية اللازمة حتى يمكن استخدام البيانات رسميا، وتقديم إرشادات بشأن قانون حقوق الإنسان إلى بيانات مكتب الإحصاءات الوطني الكيني.
- جمع معلومات عن ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس خلال المسح حول العنف ضد الأطفال في عام 2019، وضحايا تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية خلال مسح العنف ضد الأطفال لعام 2019، والأطفال الذين يتعارضون مع القانون وفي مؤسسات الرعاية من خلال المسوح الاقتصادية السنوية.

- العمل على وضع منهجية لجمع البيانات باستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان لأربعة 4 مؤشرات في إطار أهداف التنمية المستدامة حيث أن البيانات الرسمية منقوصة بشدة.

وكجزء من التعاون الشامل، تمكنت اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان من الانضمام إلى عدد من مجموعات العمل المؤسسية الوطنية لتوجيه عملية جمع البيانات الرسمية، بما في ذلك لجنة العمل الفنية التابعة لتعداد السكان والإسكان في كينيا لعام 2019.

وبصورة تكميلية، سمحت مذكرة التفاهم أيضاً بعمل تعاوني بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

التحديات

أثبتت مذكرة التفاهم أنها أداة مفيدة للمشاركة. وفي الوقت نفسه، فقد واجهت تحديات، تتعلق في المقام الأول ب تفعيلها من الناحية العملية.

وثمة تحد رئيسي آخر يتمثل في الجمع بين مجموعتين مختلفتين جدا من الخبرات لتحقيق أفضل أثر ممكن.

الدروس المستفادة

- وفرت مذكرة التفاهم أساساً مؤسسياً قوياً للتعاون بين مؤسستين مستقلتين للدولة ربما لم يكن ذلك ليتحقق لولا هذا الفهم المشترك. وقد أتاح هذا التعاون المؤسسي الرسمي، إلى جانب الخبرة المحددة للجنة، مشاركة اللجنة في عدد من الأفرقة واللجان العاملة الوطنية الرئيسية المعنية بالبيانات، مما أتاح لها المساهمة بخبرتها في هذه المجالات.
- كان وضوح الأدوار والخبرات لكل من المكتب الوطني الكيني للإحصاء واللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان مهما لتحديد مجالات العمل المشتركة التي سيتم تغطيتها في إطار مذكرة التفاهم.
- ينبغي أن تكون المواضيع المحددة للعمل المشترك والتعاون ذات أهمية مباشرة واستراتيجية لكلا المؤسستين لضمان الحصول على دعم وتخصيص الموارد الكافية للعمل عليها. فمن ناحية، تعمل المبادرات المشتركة على سد الفجوات في بيانات المكتب الوطني الكيني للإحصاء؛ ومن ناحية أخرى، فهي تعمل على ضمان جمع البيانات عن الفئات الأساسية من أصحاب الحقوق وقضايا حقوق الإنسان التي تهم اللجنة. وفي كلتا الحالتين، عملت المبادرات التي شرع فيها على بناء قدرة المؤسستين على البيانات فيما يتعلق بالمعايير الإحصائية والنهج القائم على حقوق الإنسان للبيانات.
- يمكن أن تكمل قدرات اللجنة في مجال حقوق الإنسان وقدرات المكتب في الإحصاءات بعضها بعضا، ولكن لكي تتحقق هذه القدرات بالكامل في أنشطة المؤسستين، يجب أن يكون هناك تركيز محدد جدا.
- الحصول على تمويل خارجي لضمان إمكانية إجراء التنسيق لتمكين ورشات العمل الفنية والتدريب المتبادل وتحديد أولويات محددة والعمل على تحديدها، وكان ذلك ضروريا لتفعيل مذكرة التفاهم.
- وجود نقطة اتصال للتعاون يضمن اتساق الاتصالات والتنسيق.

2.4.3 نقاط المغزى المستفاد

- توفر مذكرة التفاهم أساساً مؤسسياً قوياً للتعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومكاتب الإحصاء الوطنية.
- كان الوضوح بشأن أدوار الأطراف في مذكرة التفاهم وخبراتها أمر أساسي لتحديد مجالات العمل المشتركة التي ينبغي تغطيتها في إطار مذكرة التفاهم.
- يمكن أن تكمل قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان ومكاتب الإحصاء الوطنية في الإحصاءات بعضها البعض، ولكن لكي تتحقق هذه القدرات بالكامل في أنشطة المؤسستين، يجب أن يكون هناك تركيز محدد جدا للعمل المشترك، وإلا فإن التعاون سيظل شكلياً.
- ينبغي أن تكون المواضيع المحددة للعمل المشترك والتعاون ذات أهمية مباشرة واستراتيجية لكلا المؤسستين لضمان الحصول على دعم وتخصيص الموارد الكافية للعمل عليها.
- وجود تمويل خارجي هو المفتاح لضمان تفعيل مذكرة تفاهم.
- وجود نقطة اتصال لتنسيق التعاون المؤسسي أو الإشراف على مذكرة تفاهم يضمن اتساق الاتصالات والتنسيق.

الحواشي

1 اقرأ خطة عام 2030: https://bit.ly/2wNGf3t

2 General Assembly resolution 48/134 of 20 December 1993, The Paris Principles Relating to the Status of National Human Rights Institutions, https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/statusofnationalinstitutions.aspx

3 بيان الشبكة الأوروبية لحقوق الإنسان أمام المنتدى الإقليمي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا https://unece.org/sites/default/files/2021-03/ENNHRI%20UNECE%20Submission_FINAL.pdf وبيان RINDHCA بشأن أهداف التنمية المستدامة https://www.rindhca.org/actualidad/rindhca/declaracion-rindhca-sobre-los-objetivos-de-desarrollo-sostenible-y-la-agenda-2030-en-la-region-americana.

4 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قرار الجمعية العامة المعتمد في 25 سبتمبر لعام 2015 https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_70_1_E.pdf

5 https://unstats.un.org/unsd/statcom/decisions-ref/?code=47/101

6 https://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/fundprinciples.aspx

7 انظر قائمة المؤشرات من هنا: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list

8 المعلومات المتعلقة بتصنيف مستويات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة صحيحة اعتباراً من آخر تحديث في 28 ديسمبر 2020.

9 الجمعية العامة للأمم المتحدة تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ص 75 (ز)

10 مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان Human Rights Indicators: a guide to measurement and implementation, p. 33.

11 المزيد على: https://www.ohchr.org/Documents/Issues/HRIndicators/GuidanceNoteonApproachtoData.pdf

12 المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان: Defining governmental human rights focal points: practice, guidance and concept, 2021 انظر أيضاً: مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان, 2016 NMRFs: a practical guide to effective state engagement with international human rights mechanisms.

13 راجع http://www.snaprights.info/ لمزيد من المعلومات.

14 UN Committee on the Elimination of Racial Discrimination, General recommendation No. 32, The meaning and scope of special measures in the International Convention on the Elimination of All Forms Racial Discrimination, UN. Doc. No., CERD/C/GC/32, 2009.

15 Document ''Summary of Hungarian NHRI's engagement with the SDGs'', provided by HOFG, not available online.

16 The HLPF is the main United Nations platform on sustainable development and it has a central role in the follow-up and review of the 2030 Agenda.

General Assembly resolution 70/299 provides further guidance on the follow-up and review of the 2030 Agenda and the SDGs.

17 مقابلة مع أمين المظالم الهنغاري للأجيال القادمة، 14 ديسمبر 2020

18 نفس المصدر

19 لمزيد من المعلومات راجع ف. ثورنبيري، Thornberry, F., Covid-19 and inequality: guidance and resources for using human rights to build back equal, المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان.

20 المرجع نفسه والجمعية العامة للأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الفقرة 74 (ز)

21 لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري، التوصية العامة رقم 32، معنى ونطاق التدابير الخاصة الواردة في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وثيقة رقم CERD/C/GC/32, 2009 فقرة 17

22 الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الفقرتان 74 (ز) و 76.

23 راجع الرابط إلى مستند بيانات التعريف الكامل: https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-16-0b-01.pdf

24 لجنة جنوب إفريقيا لحقوق الإنسان، تقرير المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن تقرير المراجعة الوطنية الطوعية لحكومة جنوب إفريقيا لعام 2019 المقرر تقديمه إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، مايو/أيار 2019 ص 21.

25 إدارة الشؤون الاقتصادية الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ورشة العمل العالمية الثانية للبلدان التي تجري مراجعة وطنية في المنتدى السياسي رفيع المستوى في يوليو 2019 حول التنمية المستدامة: ص 3، متاح على: https://bit.ly/2Z7aAbFبتاريخ 31 مايو 2019

26 https://sdg.iisd.org/commentary/guest-articles/the-2030-agenda-for-sustainable-development-and-official-statistics/

27 من الشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان Aligning Poverty Reduction & Measurement with Human Rights & SDGs ص 3.

28 التحليل الفني والتقرير بتكليف لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية (غير منشور).

29 للحصول على وصف مفصل للمنهجية التي استخدمتها الأداة انظر: https://sdg47-hre.humanrights.dk/sites/sdg47-hre.humanrights.dk/files/media/document/Meta%20data_Methodology%20for%20the%20online%20HRE%20monitoring_FINAL%2010.02.pdf

30 التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إعلان مراكش. توسيع المجال المدني وتعزيز وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على المرأة: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، متاح من خلال: https://ganhri.org/wp-content/uploads/2019/11/Marrakech-Declaration_ENG_-12102018-FINAL.pdf

31 قرار الجمعية العامة رقم A / RES / 53/144، آذار / مارس 1999، متاح على الرابط: www.ohchr.org/Documents/Issues/Defenders/Declaration/declaration.pdf

32 قرار الجمعية العامة رقم A/RES/68/181 الذي تم تبنيه في نوفمبر 2013.

33 شركاء من أجل المراجعة، المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان ومركز المجتمع المدني الدولي، Lessons Learned Report: advancing inclusive SDG data partnerships, ص 29.

34 لمزيد من المعلومات: https://www.washingtongroup-disability.com/

NHRI·EU

بتمويل من
الإتحاد الأوروبي